

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في إسرائيل لعام 2016

ملخص تنفيذي

تقرير حول الأراضي المحتلة بما في ذلك المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية، ملحق في نهاية هذا التقرير.

يصف القانون الأساسي الدولة على أنها دولة يهودية ويحمي حرية الضمير والإيمان والدين والعبادة، بغض النظر عن الانتماء الديني للفرد. تواصلت أعمال العنف بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية في إسرائيل والقدس وغزة والضفة الغربية. وخلال السنة قتل سبعة إسرائيليين ومواطن أمريكي وخمسة مهاجمين فلسطينيين في هجمات إرهابية داخل الخط الأخضر وأصيب 62 إسرائيلياً آخرين. وواصلت الشرطة الإسرائيلية فحص غير المسلمين بخصوص أدوات تستخدم في الشعائر الدينية قبل دخولهم إلى موقع جبل الهيكل (الذي هو أساس المعبد اليهوديين الأول والثاني) والحرم الشريف (الذي يحتوي على قبة الصخرة والمسجد الأقصى)، وقد استمر المسؤولون الأردنيون في تقييد الزوار غير المسلمين من دخول قبة الصخرة والمسجد الأقصى. وقيد رجال الشرطة الإسرائيليون في بعض الأحيان وصول عدد كبير من المسلمين إلى الموقع، مشيرين إلى مخاوف أمنية. ودعا بعض أعضاء الكنيسة والمسؤولين الحكوميين إلى عكس سياسة حظر صلاة غير المسلمين في جبل الهيكل/الحرم الشريف، ولكن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو كرر علناً دعمه للحظرين. واصلت الحكومة السماح لغير اليهود، بما في ذلك المسلمون والمسيحيون، بالصلاة عند الحائط الغربي، لكنها واصلت فرض حظر على طقوس العبادة اليهودية غير الأرثوذكسية (بما في ذلك الاختلاط بين الجنسين). وتوصل النشطاء الحكوميون وغير الأرثوذكس إلى حل وسط في يناير/كانون الثاني لاستيعاب "صلاة المساواة"، أي طقوس الإصلاح والمحافظة اليهودية، بالقرب من الجدار الغربي، ولكن الحكومة لم تنفذه. وطبقت الحكومة بعض السياسات بناء على تفسيرات اليهود الأرثوذكس للقانون الديني. على سبيل المثال، بعد أن أصدرت المحكمة العليا قراراً في فبراير/شباط يقضي بفتح حمامات عامة لإجراء طقوس الميكفاه mikvah الخاصة بالتحول غير الأرثوذكسي، أصدرت المحكمة قانوناً في يوليو/تموز تجاوز حكم المحكمة ويحتمل أن يمنع الإصلاحيين والمحافظة اليهود من استخدام هذه التسهيلات للتحويلات من خلال ترك القرار إلى الحاخاميات المحلية؛ وأدى حكم صادر عن المحكمة العليا في 31 مارس/آذار إلى توسيع نطاق حقوق الهجرة بموجب قانون العودة إلى أولئك الذين يكملون تحولاتهم الأرثوذكسية الخاصة (غير المعترف بها من قبل الحاخامية الرئيسية) في البلاد. وواصلت الحكومة الاعتراف بالزيجات اليهودية الوحيدة التي يتم إجراؤها في البلاد عندما تتم تحت رعاية الحاخامية الرئيسية الأرثوذكسية.

استمر التوتر في العلاقات بين الجماعات الدينية والعرقية، بما في ذلك بين المسلمين والمسيحيين والعرب وغير العرب، واليهود العلمانيين والمتدينين. وفي وقت مبكر من هذا العام، دخل مواطن عربي إلى حانة في تل أبيب وقتل مواطنين يهوديين وأصاب عدة أشخاص آخرين، وأثناء هروبه قتل سائق سيارة أجرة كان مواطناً عربياً. وقد قتل في وقت لاحق في تبادل لإطلاق النار مع السلطات الأمنية. وفي الثامن من

مارس/آذار قتل فلسطيني مواطناً أمريكياً وطعن أسرائيليين وقتلته قوات الامن في وقت لاحق. وفي اليوم نفسه، استخدم يهودي متطرف، بعد أن تعرض هو أيضاً لهجوم، سكين مهاجمه الفلسطيني لقتل المهاجم. وفي 4 فبراير/شباط، هاجمت فتاتان في الرابعة عشرة من عمرهما، هما مواطنتان عربيتان في إسرائيل، حارس أمن في الرملة بسكاكين. وتعرض الحارس لإصابات طفيفة في يديه وساقيه. وكانت القضية لا تزال مستمرة بحلول نهاية العام. وفي حادث وقع في فبراير/شباط 2015، أُحيل إلى المحكمة مهاجمون يهود اعتدوا بالضرب على محارب درزي قديم من الجيش الإسرائيلي، ولكن رفضت القضية بسبب "عدم وجود أدلة". وعملت منظمات المجتمع المدني والقادة الدينيون على تشجيع التسامح والهدوء.

وتحدث السفير الأمريكي ومسؤولون من السفارة مع مسؤولين حكوميين وقادة الكنيسة حول أهمية الإبقاء على الوضع الراهن في جبل الهيكل/الحرم الشريف دون تصعيد التوتر من خلال أعمال أو بيانات استفزازية. وفي لقاءات مع المسؤولين الحكوميين، أكد موظفو السفارة على أهمية التعددية الدينية واحترام التيارات غير الأرثوذكسية اليهودية. والتقى مسؤولون أمريكيون زائرون رفيعو المستوى، بما في ذلك السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة، ومساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية، ونائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، مع المسؤولين الحكوميين والجماعات الدينية وقادة المجتمع المدني من أجل التأكيد على التسامح والحوار وسبل الحد من العنف بدوافع دينية. وركزت المبادرات التي تدعمها السفارة على الحوار بين الأديان وتنمية المجتمع، ودعت إلى مجتمع مشترك للسكان العرب واليهود. وشارك موظفو السفارة في مناسبات دينية تنظمها جماعات يهودية، وإسلامية ودرزية وطوائف مسيحية لإظهار دعم الولايات المتحدة للتعددية الدينية.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تقدر الحكومة الأمريكية عدد السكان بـ 8.2 مليون نسمة (تقديرات يونيو/حزيران 2016)، وهذا العدد يشمل السكان الدروز والإسرائيليين الذين يعيشون في مرتفعات الجولان، فضلا عن 200,000 إسرائيلي في القدس الشرقية. ووفقا للتصنيف الديموغرافي للمكتب المركزي للإحصاء، يشكل اليهود حوالي 75 بالمائة من السكان، والمسلمون 18 بالمائة، والمسيحيون 2 بالمائة، بينما يشكل الدروز 1.6 بالمائة. أما النسبة الباقية، وهي 4 بالمائة، فتتألف من مجتمعات صغيرة نسبياً من الجماعات البهائية، والسامرية، واليهود القرائين، وشهود يهوه، الذين يصنفهم المكتب المركزي للإحصاء ضمن فئة "طوائف أخرى" - وهم في غالبيتهم أشخاص، بما في ذلك العديد من المهاجرين من الاتحاد السوفياتي السابق، والذين يعرفون أنفسهم بوصفهم يهوداً ولكن لا ينطبق عليهم التعريف اليهودي الأرثوذكسي لمصطلح "يهودي" والذي تستخدمه الحكومة في الإجراءات المدنيةية وتتكون غالبية المواطنين غير اليهود من الذين ينحدرون من أصول عربية.

وبحسب استطلاع للرأي نشره مركز بيو للأبحاث في مارس/آذار فإن 49 في المئة من اليهود الإسرائيليين البالغين يعتبرون أنفسهم علمانيين و 29 في المئة "تقليديين" و 13 في المئة "دينيين" أو أرثوذكس مودرن

أي أتباع "الأرثوذكسية الحديثة" و 9 في المئة " أرثوذكس متشددين/ حريديم." وهناك أيضا مجموعة من حوالي 15,000 من اليهود المسيانيين، بحسب ما أفادت الجماعة اليهودية المسيانية.

وتتركز المجتمعات البدوية المسلمة في النقب (الجنوب) والعديد من الغالبية الدرزية والمسيحية، والجاليات الإسلامية في منطقة الجليل (الشمال)، بعضها متجانس والبعض الآخر مزيج من هذه الجماعات الدينية. وهناك عدد من الجماعات المحلية الدرزية في مرتفعات الجولان المحتلة، فضلا عن الطائفة العلوية في قرية العجر.

ووفقا للإحصاءات الحكومية، اعتباراً من 30 سبتمبر/أيلول كان هناك ما يقرب من 81 ألف عامل أجنبي قانوني في البلاد و 16,736 عاملا غير موثقين. ووفقا للحكومة ومنظمات غير حكومية، هناك ما يقرب من 40,000 من المهاجرين الأفارقة وطالبي اللجوء المقيمين في البلاد، وهو عدد أقل من الـ 45,000 في العام السابق. ويشمل العمال الأجانب بروتستانت، وروم كاثوليك، وأرثوذكس وبوذيين وهندوس ومسلمين.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

لا يوجد دستور. ويصف القانون الأساسي البلد بأنه "دولة يهودية وديمقراطية" ويشير إلى إعلان قيام دولة إسرائيل، الذي يتعهد بحرية الدين والضمير، والمساواة الكاملة في المجالين الاجتماعي والسياسي، بغض النظر عن الإنتماء الديني.

ووفقا لأحكام المحكمة العليا، فإن النظام الأساسي الخاص بكرامة الإنسان وحرية ممارسة المعتقدات الدينية أو عدم ممارستها، بما في ذلك حرية الضمير والإيمان والدين والعبادة، بغض النظر عن ديانة الفرد. ويشمل القانون أحكام الحرية الدينية للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان في إطار القانون المحلي للبلاد.

تحتفظ الحاخامية الكبرى بالسلطة على إصدار شهادات التحول إلى اليهودية داخل البلاد بموجب القانون الحاخامي الأرثوذكسي. يتكون مجلس الحاخامية الكبرى من الحاخامات الأرثوذكس الذين يتم اختيارهم من قبل جمعية تتألف من الحاخامات وقادة الحكومة المحليين، ووزراء الحكومة، والأشخاص العاديين الذين تعينهم الحكومة.

وتقدم الحكومة التمويل لكل من برامج التحول الأرثوذكسية وغير الأرثوذكسية. ولا يتمتع أقارب المتحولين اليهود بحق الإقامة، باستثناء أطفال المتحولين الذكور أو الإناث الذين ولدوا بعد اكتمال تحول الوالدين. بعد أن أصدرت المحكمة العليا قراراً في فبراير/شباط يقضي بفتح حمامات عامة لإجراء طقوس الميكفاه

mikvah الخاصة بالتحول غير الأرثوذكسي، أصدر الكنيست قانوناً في يوليو/تموز تجاوز المحكمة ويحتمل أن يمنع الإصلاحيين والمحافظين اليهود من استخدام هذه التسهيلات للتحولات من خلال ترك القرار إلى الحاخاميات المحلية.

يعترف القانون بالديانات اليهودية والمسيحية والإسلام، والدروز، والدين البهائي. وتشتمل الجماعات الدينية المسيحية المعترف بها وفقاً لنظام المحكمة العثمانية المعتمد على: الأرثوذكس الشرقيين، اللاتين (الروم الكاثوليك)، الغريغوريين، الأرمن، الأرمن الكاثوليك، السريان الكاثوليك، الكلدان أو (الكلدان الكاثوليك الأحاديين)، الملكيين الكاثوليك اليونانيين، الموارنة، السريان الأرثوذكس والاسقفيين الانجليكان. يتم الاعتراف بالجماعات الانجليكانية والبهائية من خلال قانون من عهد الانتداب البريطاني تبنته الحكومة. ولا تعترف الحكومة بالطوائف الدينية الأخرى، بما فيها الطوائف البروتستانتية الرئيسية التي لها وجود في البلد، باعتبارها جماعات عرقية دينية متميزة. هناك مساران قانونيان للحصول على اعتراف رسمي، وفقاً للقوانين المعتمدة من فترة الانتداب البريطاني: من خلال إعلان الحكومة رداً على إلتماس يُرفع إلى مكتب رئيس الوزراء وفقاً للأمر الاستشاري، أو عن طريق تقديم طلب التماس إلى وزارة الداخلية للاعتراف بها. ويمكن للجماعات التي رفضت طلباتها أن تستأنف الطلب لدى المحكمة العليا.

الجماعات الدينية المعترف بها معفاة من الضرائب المفروضة على أماكن العبادة ويمكن أن يكون لها محاكم منفصلة لتطبيق قانون الأحوال الشخصية الخاص بدينها. وتتلقى بعض الديانات غير المعترف بها، مثل شهود يهوه، إعفاء من ضريبة الأملاك على دور العبادة، على الرغم من أن البعض الآخر، مثل البوذية والجماعة السينتولوجية، لا يحصل على ذلك. لا يحتاج أعضاء الجماعات الدينية المعترف بها سوى موافقة وزارة الخارجية للحصول على تأشيرات الدخول، إلا أن أعضاء الجماعات غير المعترف بها يحتاجون أيضاً إلى موافقة وزارة الداخلية للسماح بالبقاء أكثر من 5 سنوات في البلاد. يحق لأعضاء الجماعات الدينية غير المعترف بها ممارسة شعائر عقيدتهم.

ينص التشريع على إنشاء مجالس دينية للمجتمعات اليهودية والدرزية. وتحظى وزارة الشؤون الدينية بسلطة متابعة المجالس الدينية اليهودية في البلد وعددها 133، والتي تقوم بالإشراف على تقديم الخدمات الدينية للمجتمعات اليهودية. وتقوم الحكومة بتمويل نحو 40 بالمائة من موازنات المجالس الدينية بينما تمول البلديات المحلية ما تبقى. لدى دائرة شؤون الجماعات غير اليهودية التابعة لوزارة الداخلية صلاحية النظر في القضايا الدينية المتعلقة بالجماعات غير اليهودية وتشرف على مجلس ديني للدروز. وتعد دائرة شؤون الجماعات غير اليهودية مجلساً دينياً يتألف من جميع الديانات المعترف بها، بما فيها اليهودية، وهو بمثابة منتدى نقاش للجماعات الدينية المعترف بها. تشرف وزارة الداخلية على برنامج لتوفير التدريب الديني، وتقوم بتدريب رجال الدين الدروز والمسلمين الذين هم من موظفي الدولة على كيفية العمل مع الوزارات الحكومية. إن ما يقرب من 50 في المئة من أئمة المسلمين هم موظفو لدى الدولة ويتلقون رواتبهم وتدريباً دينياً متواصلاً عن طريق وزارة الداخلية. ويتم تمويل رواتب باقي الأئمة عن طريق القطاع الخاص.

يجرم القانون الإزعاج المتعمد وغير المنصف لأي اجتماع من الأشخاص المجتمعين بصفة قانونية للعبادة، أو الاعتداء على أي شخص في مثل هذا الاجتماع. كما يجرم أيضا التدمير، أو الإضرار، أو التدنيس المتعمد لأي شيء يعتبر مقدساً من قبل أي مجموعة من الأشخاص، مع عقوبة ثلاث سنوات في السجن.

ويتطلب القانون من الأفراد الحصول على تصريح من وزير الداخلية أو رئيس الوزراء للسفر إلى بلدان "معادية"، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، التي هي مقصد لمشاركين في الحج. ويعاقب على السفر غير القانوني بالسجن أو الغرامة إذا لم يطلب المسافر موافقة مسبقة.

يسمح القانون لكل الجماعات الدينية بأعمال التبشير أو الدعوة. ويحظر القانون تقديم منفعة مادية في سياق التبشير. كما أنه من غير القانوني التبشير لشخص يقل عمره عن 18 سنة دون الحصول على موافقة من كلا الوالدين.

ويجزم القانون إلحاق الضرر أو الدمار بالأماكن الدينية أو تدنيسها (مع إمكانية السجن لمدة سبع سنوات)، والتصرفات التي "تضر بحرية وصول" المصلين إلى الأماكن المقدسة (مع إمكانية السجن لمدة خمس سنوات). ويتم توفير حماية إضافية لمواقع دينية تعتبر أثرية بموجب قانون الآثار. وزارة السياحة هي المسؤولة عن حماية وصيانة المواقع الدينية غير اليهودية، في حين تحمي وزارة الشؤون الدينية وتحافظ على المواقع الدينية اليهودية. وينص القانون أيضا على السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات لاتخاذ إجراءات "من المرجح أن تنتهك مشاعر أعضاء الديانات المختلفة" فيما يتعلق بالمواقع الدينية. ويمنح القانون الحكومة، وليس المحاكم، سلطة البت في نطاق الحق في العبادة في بعض المواقع الدينية، وقد أيدت المحكمة العليا هذه السلطة الحكومية.

وتعلم المدارس الحكومية التي تستخدم اللغة العبرية التاريخ اليهودي وبعض النصوص الدينية الأساسية. وتغطي هذه الدروس بشكل رئيسي التراث اليهودي والثقافة اليهودية أكثر مما تغطي المعتقدات الدينية. أما المدارس الحكومية الناطقة بالعربية والتي يكون طلابها عربا، فإنها تدرس وبشكل إلزامي القرآن والإنجيل للطلبة المسلمين والمسيحيين العرب على حد سواء. هذا بالإضافة إلى وجود بعض المدارس اليهودية-العربية المستقلة المختلطة والتي تقدم بدورها فصولا دينية. على سبيل المثال، المنهاج الدراسي في المدرسة غير الربحية يبدأ بيد: يركز مركز التربية العربي اليهودي على القواسم المشتركة والقصص المماثلة في الكتابات المقدسة لليهودية والمسيحية والإسلام. وبموجب القانون، توفر الدولة ما يعادل تمويل المدارس العامة لنظامين من المدارس الدينية المتشددة، تابعين للتوراة اليهودية المتحدة هما نظام "التعليم المستقل" ونظام "تبع التعليم التوراتي" التابع لشاس. ويحق للقصر اختيار مدرسة علمانية عامة بدلاً من مدرسة دينية بغض النظر عن تفضيل الوالدين.

وينص القانون على حق أي يهودي/يهودية أو زوجته أو زوجها، أو أي طفل أو حفيد ليهودي/يهودية، الهجرة إلى البلد من بلد أجنبي. ويمنح الأطفال القاصرون لحفيد يهودي/يهودية الوضع الإنساني، ولكن لا يمنحوا

الجنسية تلقائياً. وبموجب قانون العودة يحق لمن أكملوا تحولاً أرثوذكسياً داخل إسرائيل أو خارجها الحصول على الهجرة والمواطنة والتسجيل كيهود في سجل السكان المدنيين. والذين أكملوا التحول إلى اليهودية خارج إسرائيل، بغض النظر عن انتمائهم، هم مؤهلون للحصول على هذه المزايا حتى لو لم تعترف الحاخامية الكبرى بيهوديتهم؛ وهذا يشمل الإصلاحيين، والمحافظين وذوي الانتماءات الأخرى لليهودية. وأدى حكم صادر عن المحكمة العليا في مارس/آذار إلى توسيع نطاق حقوق الهجرة (بما في ذلك الجنسية) بموجب قانون العودة لأولئك الذين يكملون التحولات الخاصة (غير الحاخامية) الأرثوذكسية في إسرائيل. أحفاد اليهود مؤهلون للهجرة بموجب قانون العودة بغض النظر عن المعتقدات الدينية التي ولدوا أو نشأوا فيها، على الرغم من أن القانون يعتبر أولئك الذين يتحولون كبالغين إلى جماعات دينية أخرى، بما في ذلك إلى اليهودية الميسانية بأنهم "خرجوا" من حمايات قانون العودة.

كما تقرر الحاخامية الرئيسية من يحق له الدفن في مقابر الدولة اليهودية، على نحو ينحصر فيه هذا الحق في أولئك الذين يعتبرون يهوداً وفق المعايير الأرثوذكسية. وينص القانون على حق أي شخص في دفنه وفق مراسم مدنية، ويتطلب إنشاء مقابر مدنية في مناطق مختلفة من البلد، وبعيدة بما فيه الكفاية عن بعضها البعض حتى يتسنى لكل من يرغب في الاستفادة منها أن يتمكن على نحو معقول من القيام بذلك. ويجرم القانون التدنيس المتعمد، أو التعدي على المدافن، والذي يعاقب عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

وتمنح القوانين الموروثة من عهود الإمبراطورية العثمانية والانتداب البريطاني، سلطة قضائية على قضايا الأحوال الشخصية لبعض الجماعات الدينية. للمحاكم الدينية التي تديرها الجماعات الدينية المعترف بها رسمياً سلطة قانونية على أعضائها في مسائل الزواج والطلاق والدفن. يحق للعائلات اليهودية والدرزية والمسلمة والمسيحية طلب البت في قضايا الأحوال الشخصية، بما في ذلك النفقة وحضانة الأطفال والوصاية والعنف المنزلي، والأبوة، وتقسيم الممتلكات، والفصل فيها أمام المحاكم الدينية أو المدنية. وتشمل الاستثناءات لهذا الحكم حالات الطلاق حيث تخضع النساء اليهوديات لسلطة المحاكم الحاخامية الحصرية إذا رفع أزواجهن القضية لتلك المحاكم أولاً، وكذلك قضايا الأبوة بين المواطنين المسلمين، والتي تتولى البت فيها حصراً محاكم الشريعة الإسلامية. وبالنسبة لأعضاء الجماعات الدينية التي لا تسمح بالطلاق، مثل الكاثوليك، فلا يمكنهم الحصول على الطلاق ما لم يتحولوا إلى دين آخر يجيز الطلاق. وعادة ما يتم الفصل في قضايا الأحوال الشخصية للأسر المختلطة في المحاكم المدنية.

وينص القانون على التسجيل المدني لشخصين كزوجين إلا إذا اعترف كلا الشريكين بأنهما "لا دين" لهما، أو إذا تزوجا خارج البلاد، أو إذا كان الشريكان من دينين مختلفين ولا تعترض محاكمهما الدينية على تسجيل مدني. ووفقاً للقانون، يصنف الأشخاص على أنهم "لا دين لهم" إذا كانوا لا ينتمون إلى إحدى الديانات المعترف بها على النحو المدون في السجل الوطني. وهذا يشمل ما يقرب من 322,000 مهاجر وأطفالهم، والذين هم في المقام الأول من الاتحاد السوفياتي السابق، وحصلوا على الجنسية الإسرائيلية بموجب قانون العودة ولكن لا تعترف الحاخامية الكبرى بيهوديتهم، بما ينطبق على التعريف الأرثوذكسي للبنوة من ناحية الأم.

وللمحاكم العلمانية السلطة الرئيسية في مسائل الإرث، ولكن يجوز باتفاق الطرفين أن تقام قضايا الإرث أمام المحاكم الدينية. وتخضع قرارات تلك الهيئات لمراجعة المحكمة العليا. وتقوم المحاكم الحاخامية، عندما تمارس سلطاتها في مسائل مدنية، بتطبيق القانون الديني، الذي يختلف عن القانون المدني، بما في ذلك المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الخاصة بالأرامل والبنات.

الخدمة العسكرية إلزامية للمواطنين اليهود باستثناء النساء اللائي يتبعن الحركة الأرثوذكسية. كما أن الخدمة العسكرية إلزامية للمواطنين الذكور من الدروز والشركس البالغ عددهم 5,000 (وهم مسلمون من شمال غرب منطقة القوقاز هاجروا في أواخر القرن التاسع عشر). المواطنون المسيحيون والمسلمون العرب معفيون من الخدمة العسكرية الإلزامية، مع أن الحكومة تشجعهم على التطوع في الخدمة العسكرية.

في يوليو/تموز، أصدر الكنيست قانوناً يعاقب على التحريض أو السعي لإقناع جندي متطوع بالفرار من الجندية، أو إيواء متطوع فر من الخدمة العسكرية، بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة، وهو ما يعادل فترة السجن المقررة للجنود الذين ينتمون إلى صفوف الجيش. وقال مقدم القانون إنه بدأه لرفع الضغوط عن الجنود العرب المسيحيين الذين يتطوعون في الجيش.

ويخول القانون وزير الدفاع بعض السلطة التقديرية لتقديم إعفاءات من الخدمة العسكرية الإلزامية للمستنكفين ضميرياً. تقيم لجنة خاصة طلبات الاستنكاف الضميري وقد توصي بإعفاءات إذا قررت أن مقدم الطلب يعترض على الاستخدام المتأصل للقوة العنيفة في الإطار العسكري والحرب على نحو يمنعه من الخدمة في الجيش. ويحق للجنة أيضاً أن توصي ببعض المراعاة للمستنكفين ضميرياً، بما في ذلك الحصول على إذن بعدم حمل الأسلحة أو ارتداء الزي العسكري. يحق لرئيس اللجنة منح الإعفاءات، ويجوز استئناف قرارات اللجنة كتابياً.

ولتلقى مزايا مماثلة للتي تُمنح لقدامى العسكريين، يمكن للعرب ولغيرهم من المعفيين من الخدمة العسكرية الإلزامية الإلتحاق ببرنامج بديل تديره وزارة العلوم والتكنولوجيا لمدة عام أو عامين، كمتطوعين في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية لدى منظمات ومؤسسات محلية غير حكومية.

يتم تسجيل العضوية في دين معترف به في السجل الوطني ونقله من الآباء إلى الأبناء، إلا إذا قام شخص بتغييره من خلال تحول رسمي. ويتم تسجيل العضوية في جماعة دينية غير معترف بها تحت تصنيف "لا دين له". ويتم تسجيل جميع اليهود كيهود، سواء كانوا يهوداً أرثوذكساً أم لا (إلا إذا تحولوا إلى فئة أخرى).

يجرم القانون الدعوة إلى، أو الثناء على، أو دعم أعمال العنف أو الإرهاب حيث يمكن لتلك الأعمال أن تؤدي إلى العنف، بما في ذلك الدعوة إلى العنف ضد الجماعات الدينية.

يجرم القانون التحريض على العنصرية، ويعرّف التحريض بأنه بيانات أو عبارات مهينة أو تنطوي على ازدراء أو تظهر العنف تجاه شخص ما على أساس العرق، ويوفر استثناء للبيانات التي تستشهد بمصدر ديني، إلا إذا ثبت بأن هناك نية للتحريض على العنصرية.

والبلد طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مع تحفظ ينص على أن المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية محكومة بالقانون الديني للأطراف المعنية، ويحتفظ البلد بالحق في تطبيق ذلك القانون الديني عندما يتنافى مع التزاماته بموجب العهد.

ممارسات الحكومة

بدأت الاشتباكات العنيفة المتزايدة بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين في إسرائيل، القدس، غزة، والضفة الغربية في سبتمبر/أيلول 2015 واستمرت حتى هذا العام بعد مشادات بين نشطاء يهود وناشطين مسلمين يؤدون طقوس عبادة في موقع جبل الهيكل/الحرم الشريف. ونتيجة للعنف، قتل سبعة إسرائيليين ومواطن أمريكي وخمسة مهاجمين فلسطينيين وأصيب 62 إسرائيلياً داخل الخط الأخضر. ولأن الدين والانتماجات الإثنية غالباً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً، فقد كان من الصعب تصنيف العديد من أعمال العنف هذه بأنها تستند إلى الهوية الدينية فقط. وزاد عدد الزوار اليهود، الذين أفيد بأنهم نشطاء جبل الهيكل، إلى جبل الهيكل/الحرم الشريف إلى مستويات قياسية خلال الأعياد اليهودية والأعياد الوطنية. وفي أبريل/نيسان ويونيو/حزيران وأغسطس/آب وقعت حوادث عنف في مجمع جبل الهيكل/الحرم الشريف، عادة بعد أن قال زوار مسلمون أو حراس الوقف (دائرة الأوقاف الإسلامية التي تدير الموقع بتمويل من الأردن) إنهم شاهدوا زواراً يهوداً يقيمون الصلاة في الموقع. وفي إجراء مغاير للممارسات السابقة، سمحت السلطات الإسرائيلية التي سهلت هذه الزيارات أيضاً بزيارة غير المسلمين للموقع خلال بعض الأيام العشرة الأخيرة من شهر رمضان. وواصلت الشرطة الإسرائيلية الإشارة إلى المخاوف الأمنية من تقييد وصول المسلمين إلى جبل الهيكل/الحرم الشريف، حتى ولو لأيام أقل (ليومين) عما كان عليه في عام 2015 (27). وواصلت دائرة الأوقاف تقييد وصول غير المسلمين الذين زاروا الحرم الشريف/جبل الهيكل من الدخول إلى قبة الصخرة والمسجد الأقصى. وسمحت الحكومة للمسلمين والمسيحيين بالصلاة عند الحائط الغربي، إنما مع الفصل بين النساء والرجال، ولم تتوصل إلى حل وسط مع الناشطين اليهود غير الأرثوذكس حول "صلاة المساواة"، أي طقوس الإصلاح والمحافظة اليهودية. وقد حددت القيود الأمنية الإسرائيلية من وصول الفلسطينيين إلى باحة الحائط الغربي (حائط البراق). وطبقت الحكومة بعض السياسات بناء على تفسيرات اليهود الأرثوذكس للقانون الديني.

قتل المواطن العربي الإسرائيلي نشأت ملحم شخصين اثنين وأصاب سبعة آخرين بجروح في حانة في شارع ديزنغوف في تل أبيب في الأول من كانون الثاني/يناير. وقتل في وقت لاحق سائق سيارة أجرة. وتم العثور على أدلة تشير إلى استخدام مواد دينية تاهباً للهجوم على هاتفه إضافة إلى شريط فيديو يعبر عن كراهيته تجاه "أعداء الإسلام". وقتلت قوات الأمن ملحم في تبادل لاطلاق النار بعد مطاردة استمرت أسبوعاً.

وفي الثامن من مارس/آذار، قام بشار مصالحة، إرهابي فلسطيني، بطعن مواطن أمريكي حتى الموت وإصابة 10 إسرائيليين في هجمات في يافا. وقتلت قوات الأمن مصالحة خلال هجومه.

وفي 28 يونيو/حزيران، أغلقت الشرطة الإسرائيلية جبل الهيكل/الحرم الشريف أمام زائرين غير مسلمين لمدة ثلاثة أيام، مشيرة إلى المخاوف الأمنية بعد الهجمات على الزوار اليهود خلال الأيام القليلة الأخيرة من شهر رمضان. وعقب الإغلاق، أفادت صحيفة جيزوراليم بوست أن مجموعة من الشبان المسلمين الملتئمين ألقوا الحجارة وأشياء أخرى على ضباط الشرطة الإسرائيلية المتمركزين في الموقع ثم حصنوا أنفسهم داخل المسجد الأقصى. واعتقلت الشرطة العشرات من العرب الذين يشتبه في أنهم رموا أشياء على زوار يهود وضباط شرطة.

وواصلت مجموعة من الحاخامات الأرثوذكس الحديثين إدارة محكمة تحول خاصة بأطفال الأسر التي لم تعترف الدولة أو المحاكم الحاخامية بيهوديتهم. وأدى حكم صادر عن المحكمة العليا في 31 مارس/آذار إلى توسيع نطاق حقوق الهجرة بموجب قانون العودة إلى أولئك الذين أكملوا تحولاتهم الأرثوذكسية الخاصة (غير الحاخامية) في البلاد. واستمرت الحاخامية الكبرى في عدم الاعتراف بالمتحولين غير الارثوذكس إلى اليهودية كيهود، على الرغم من مواصلة قبولهم لغرض الهجرة بموجب قانون العودة. وفي أربع مناسبات خلال العام، رفضت الحاخامية الكبرى أيضا الاعتراف بالتحولات التي وافق عليها رئيس قضاة المحكمة الحاخامية في مجلس الحاخامات الأمريكيين (الأرثوذكس).

وواصل الجيش الإسرائيلي رعاية دورات حول اعتناق الديانة اليهودية الأرثوذكسية بالنسبة للجنود اليهود الذين لا تعترف بهم الحاخامية اليهودية كيهود.

ورفضت الحكومة طلبات الاعتراف الرسمي المقدمة من قبل الكنائس المسيحية الإنجيلية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2015، رفضت الحكومة أيضا طلباً من شهود يهوه مشيرة إلى أن الحكومة لم تعترف بأي دين إضافي لأكثر من 40 عاماً، على الرغم من أن هناك العديد من الجماعات الدينية التي ترغب في الحصول على الاعتراف، بسبب "التبعات واسعة النطاق" للاعتراف بالمجموعات الدينية الجديدة. وذكرت الحكومة أن أعضاء الديانات غير المعترف بها لا يزالون أحراراً في ممارسة دينهم، وأن قادة هذه الأديان مدعوون ويشاركون مع زعماء الأديان المعترف بها رسمياً في المناسبات الرسمية أو الاحتفالات.

وظل العديد من المساجد يفتقر إلى إمام معين من قبل وزارة الداخلية. واستمرت الحكومة في السماح لموظفين من غير الدول بأن يكونوا أئمة في المساجد إذا فضل المجتمع المحلي ذلك.

وعملاً بقرار صادر عن المحكمة العليا في عام 2013 بشأن تخفيف شروط تمويل أنشطة جماعات الإصلاح والمحافظة اليهودية، واصلت الحكومة دفع رواتب 12 من الحاخامات غير الأرثوذكس الذين يخدمون

المجالس المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت وزارة الإسكان التمويل اللازم لمباني المؤسسات الدينية اليهودية غير الأرثوذكسية، وفقا لمركز العمل الديني الإسرائيلي.

وواصلت الحكومة التحكم في الوصول إلى جبل الهيكل/الحرم الشريف، ومنع العبادة والصلاة لغير المسلمين في الموقع، والحد من الزيارات من قبل جماعات غير مسلمة لأوقات محددة. وقالت الحكومة ان هذه القيود فرضت على أساس الحفاظ على الوضع الراهن. وأفادت وسائل الإعلام في سبتمبر/أيلول أن الشرطة قد وسعت نطاق الحظر على الصلاة غير الإسلامية ليشمل الحي الإسلامي بأكمله في القدس. ونفت الحكومة ذلك، لكنها أشارت الى أن الشرطة "منعت الاستفزازات الرامية إلى تحريض السكان المحليين".

وظلت الشرطة الإسرائيلية مسؤولة عن الأمن في مداخل جبل الهيكل/الحرم الشريف، مع تمركز الشرطة داخل الموقع وخارج كل مدخل. وقامت الشرطة الإسرائيلية بدوريات روتينية في الساحة الخارجية ونظمت حركة المرور داخل وخارج الموقع.

وكرر مسؤولو الأوقاف شكاوى السنوات السابقة على ما قالوا إنها كانت انتهاكات من قبل الشرطة الإسرائيلية لاتفاقيات الوضع القائم فيما يتعلق بالسيطرة على الوصول إلى الموقع. وقالوا إن الشرطة الاسرائيلية لم تتسق مع دائرة الأوقاف بخصوص قرارات السماح للزوار من غير المسلمين بالوصول إلى الموقع أو لتقييد وصول فئات عريضة من المصلين المسلمين أو أفراد فلسطينيين تشتهب الشرطة في أنهم قد يعرقلون الزيارات غير الإسلامية. وظل موظفو الأوقاف متمركزين داخل كل باب وعلى الساحة لكن مسؤولين قالوا إن موظفي الأوقاف كانوا قادرين على ممارسة دور محدود فقط من الرقابة وكان بإمكانهم الاعتراض على وجود أشخاص معينين، مثل الذين لا يرتدون ملابس محتشمة او الذين يثيرون الشغب، لكنهم لم يمتلكوا السلطة الفعلية لإخراج مثل هؤلاء الأشخاص من الموقع.

أفاد مسؤولو الأوقاف أن الشرطة الإسرائيلية احتجرت في بعض الأحيان لفترة قصيرة حراس الوقف أو طردتهم من الموقع ومن جوار الجماعات الناشطة اليهودية الزائرة. وذكرت الحكومة أن حراس الوقف المتورطين في الاضطرابات يعاملون معاملة أي شخص آخر في مثل هذه الحالات، وعزت أي حالة من إجراءات الشرطة ضد أي من الحراس إلى نشاط الحارس نفسه. كما اعتقلت الشرطة الإسرائيلية موظفي صيانة الأوقاف الذين يقومون بأعمال ترميم داخل قبة الصخرة لفشلهم في القيام بالعمل تحت إشراف سلطة الآثار الإسرائيلية (التي لا تعترف دائرة الأوقاف بسلطتها على الموقع). كما منعت الشرطة دائرة الأوقاف من إجراء إصلاحات روتينية مثل تسرب أنابيب المياه، فضلا عن 20 من مشاريع الترميم الرئيسية، ورفضت السماح بدخول معظم معدات الصيانة إلى الموقع، وفقا لمسؤولي الأوقاف. وأشارت الشرطة إلى أن مخاوف أمنية حالت دون تقديم وجبات الإفطار خلال عدة أيام من شهر رمضان. وقالت الحكومة إن تسليم 15 شاحنة مليئة بوجبات الطعام خلال شهر رمضان تم تنسيقها بنجاح بين دائرة الأوقاف والشرطة، والشحنات الوحيدة التي لم يسمح بتسليمها كانت تلك التي لم يتم التنسيق بخصوصها قبل وقت مع الشرطة، بما في ذلك من منظمات معروفة بالنشاط الإرهابي. وقال مسؤولو الوقف إن استخدام الشرطة الإسرائيلية

بانظام لسيارة "دورية" كهربائية صغيرة على جبل الهيكل/الحرم الشريف - الذي بدأ مع حلول شهر رمضان واستمر طوال العام - لم يسبق له مثيل وهو انتهاك للوضع الراهن. وقالت الحكومة ان السيارة استخدمت لنقل الامدادات بين مواقع الشرطة. كما ذكرت ان سيارات الشرطة التي تدخل جبل الهيكل/الحرم الشريف ليس أمراً جديداً وليس انتهاكاً للوضع الراهن. وقالت الحكومة أيضاً إن دائرة الأوقاف نفسها استخدمت سيارات كهربائية دون اعتراض من الشرطة الإسرائيلية.

وواصلت الشرطة الإسرائيلية الإشارة إلى المخاوف الأمنية من تقييد وصول المسلمين إلى جبل الهيكل/الحرم الشريف، حتى ولو لأيام أقل (ليومين) عما كان عليه في عام 2015 (27). وواصلت الحكومة السماح لحوالي 100-200 من سكان غزة ممن سنهم فوق الستين بالسفر إلى القدس للصلاة الأسبوعية في جبل الهيكل/الحرم الشريف لمعظم الأسابيع طوال العام. وفي 6 ديسمبر/كانون الأول، ألغت السلطات الإسرائيلية معظم هذه التصاريح إلى أجل غير مسمى، قائلة إن بعض أولئك الذين يحصلون على تصاريح لم يعودوا عبر معبر إيريز في نفس اليوم.

واستمر المسؤولون الإسرائيليون، بما في ذلك ممثلون عن دائرة الأوقاف وممثلون عن القائمة المشتركة، وهو تحالف من الأحزاب السياسية العربية ذات الأغلبية في كافة أنحاء البلاد، في الاعتراض على القيود المؤقتة المفروضة من قبل الحكومة على وصول المصلين المسلمين إلى جبل الهيكل/الحرم الشريف وكرروا شكاوى السنين السابقة على ما وصفوه بانتهاكات الشرطة للاتفاقات المتعلقة بالوضع الراهن بشأن التحكم بالوصول إلى الموقع بما في ذلك خلال شهر رمضان.

واستمرت دائرة الأوقاف في تقييد دخول غير المسلمين إلى مصلى قبة الصخرة والمسجد الأقصى وحظرت على الأفراد ارتداء رموز دينية غير إسلامية في جبل الهيكل/الحرم الشريف.

وواصلت الشرطة الإسرائيلية التدقيق مع غير المسلمين لمعرفة ما إذا كانت في حوزتهم متعلقات دينية، وعموماً منعهم من الصلاة علناً في جبل الهيكل/الحرم الشريف. استمرت الشرطة الإسرائيلية في السيطرة الحصرية على مدخل باب المغاربة - وهو المدخل الوحيد الذي يمكن لغير المسلمين عن طريقه دخول الموقع - كما سمحت للزوار بالمرور عبر البوابة خلال ساعات الزيارة المحددة، مع أن الشرطة الإسرائيلية قامت أحياناً بتقييد هذا الدخول لدواع أمنية. فعلى سبيل المثال، واصلت الشرطة الإسرائيلية فرض أمر تقييدي مدته ستة أشهر صدر في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 يحظر على أحد قادة العودة إلى الجبل، وهي جماعة ناشطة من جبل الهيكل اليهودي، الدخول إلى جبل الهيكل/الحرم الشريف بعد أن دعت الجماعة إلى إقامة الصلاة اليهودية خلال زيارات إلى الموقع وقدمت مكافآت نقدية للناشطين الذين اعتقلوا بسبب الصلاة على أرض الموقع.

ومنعت السلطات الإسرائيلية في بعض الحالات أفراداً معينين من دخول جبل الهيكل/الحرم الشريف، بما في ذلك نشطاء يهود يعتقد أنهم انتهكوا القواعد المفروضة ضد صلاة غير المسلمين، ويعتقد أن المسلمين

تصرفوا بعنف ضد الزوار غير المسلمين للموقع، وضد شخصيات عامة بما في ذلك أعضاء من الكنيست خشيت السلطات أن توجج زيارتهم حدة التوترات. وكانت المحكمة العليا قد حكمت في ديسمبر/كانون الأول بان إجراءات الحظر غير الرسمي واللفظي الذي تفرضه الشرطة على الناشطين اليهود على صعود إلى جبل الهيكل/الحرم الشريف كانت غير قانونية. وأدان بعض أعضاء الكنيست اليهود وغير اليهود حظر الحكومة جميع أعضاء الكنيست من صعود جبل الهيكل/الحرم الشريف. وواصلت الشرطة الإسرائيلية فرض "قوائم سوداء" تحظر ما لا يقل عن 50 مسلماً من الرجال والنساء الذين اتهموا بمضايقات لفظية للزوار اليهود الذين ذكر المصلون المسلمون أنهم اعتقدوا بأنهم كانوا يحاولون خرق حظر صلاة غير المسلمين في الموقع.

واصل العديد من الزعماء اليهود، بما في ذلك حاخام الحائط الغربي المعين من الحكومة القول بأن الشريعة اليهودية تحظر اليهود من دخول جبل الهيكل/الحرم الشريف، وهو رأي يدعمه المجتمع الأرثوذكسي المتشدد. بيد أن حاخام الأشكناز الأكبر دافيد لاو ذكر في يونيو/حزيران أنه يرغب في رؤية معبد ثالث مبني على الموقع دون هدم مباني المسلمين. وذكرت أعداد متزايدة من الجماعة "الوطنية الدينية"، وهي جماعة تعرف نفسها بأنها صهيونية دينية بأنها وجدت معنى في وضع القدم على الموقع. ودعا بعض أعضاء الكنيست في الائتلاف الحكومي إلى عكس سياسة حظر الصلاة لغير المسلمين في الموقع. واستمرت المنظمات غير الحكومية، مثل معهد المعبد وأمناء جبل الهيكل، في دعوة الحكومة إلى تنفيذ خطة اقتسام الوقت في جبل الهيكل/الحرم الشريف لتخصيص بعض الساعات للعبادة اليهودية، على غرار الممارسة في الحرم الإبراهيمي/مقامات الأولياء في الخليل. وواصلت السلطات الإسلامية رفض هذه الفكرة.

أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو دعمه لترتيب الوضع في جبل الهيكل/الحرم الشريف. وأكد مجدداً احترام الحكومة لدور الأردن والملك الأردني في إدارة الموقع، وقال إن حكومته لا تنوي تقسيم الموقع.

واستمرت الحكومة بالسماح للأشخاص من جميع الأديان بإقامة صلوات فردية عند الحائط الغربي، وهو مكان العبادة الأقرب إلى أقدس موقع في الديانة اليهودية. وواصل حاخام الجدار الغربي وضع المبادئ التوجيهية بخصوص الطقس الديني الذي يفرض الفصل بين النساء والرجال، حيث يقل قسم النساء عن نصف حجم قسم الرجال، واستمرت الحكومة في تطبيق هذه القواعد. وواصلت السلطات حظر أي شخص من جلب لفائف التوراة الخاصة - على الرغم من أن وسائل الإعلام ذكرت أن الشرطة أصدرت تصريحاً خاصاً لجلب لفائف التوراة الخاصة لعمل مخطط لعصيان مدني في 2 نوفمبر/تشرين الثاني وحظر النساء من الوصول إلى لفائف التوراة العامة أو إعطاء بركات كهنوتية في الموقع. وفي 7 يونيو/حزيران، اعتقلت الشرطة لفترة وجيزة لزلي زاكس، المدير التنفيذية للمنظمات غير الحكومية وجماعة الصلاة نساء الحائط، لاستجوابها بتهمة خرق النظام العام بعد أن قامت بتهريب إحدى لفائف التوراة الخاصة إلى باحة الحائط الغربي لاستخدامها في طقس صلاة المساواة. ولكن سمحت السلطات للنساء بالصلاة مع ارتداء عصابات التيفيلين وشالات الصلاة عملاً بحكم المحكمة اللوائية في القدس لعام 2013، مشيرة إلى أنه ليس قانونياً اعتقال أو تعزيم من يقومون بمثل هذه الأعمال. كما واصلت الشرطة مساعدة نساء الحائط بدخول المجال المخصص

للنساء من الحائط الغربي للقيام بشعائرنهن الشهرية. في أبريل/نيسان منعت الشرطة المتظاهرين المتدينين من تعطيل خدمة صلاة الفصح، برعاية نساء الحائط في قسم النساء.

واستمرت السلطات في السماح باستخدام المنصة الواقعة إلى الجنوب من منحدر باب المغاربة والمحاذية للحائط الغربي لأداء طقوس دينية. وقد خصصت السلطات منصة لليهود من أعضاء الحركات المحافظة والإصلاحية. كما واصلت مجموعة غير أرثوذكسية ومختلطة بين الجنسين باستخدامها للاحتفالات الدينية مثل بار ميتسفا وبار ميتسفا (ترسيخ للهوية اليهودية للبنين والبنات على التوالي). وقالت نساء الحائط إن المنصة التي شيدها وزارة الخدمات الدينية دون الحصول على التصاريح اللازمة، لا تشكل حلاً دائماً لصلاة "المساواة: اليهودية (السماح بطقوس الإصلاح والمحافظة أو بطقوس يهودية أخرى غير الأرثوذكسية) في الموقع.

في 31 يناير/كانون الثاني، وبعد ثلاث سنوات من المفاوضات، وافق مجلس الوزراء على اتفاق لمضاعفة حجم القسم غير الأرثوذكسي الواقع مباشرة إلى الجنوب من الباحة الرئيسية، "والتي تدار حالياً بنهج تعددي" وتستخدم من قبل اليهود غير الأرثوذكس للصلاة، وفقاً لتصريحات الحكومة. وكان من شأن ذلك أن يستحدث مدخلاً واحداً لجميع المصلين ليحل محل المدخل المنفصل المستخدم حالياً للوصول إلى القسم غير الأرثوذكسي. وبعد أن أدان أعضاء الكنيسة من الأحزاب الأرثوذكسية المتشددة هذا الأمر، لم تنفذ الحكومة هذا الاتفاق، وأثارت انتقادات من المحكمة العليا في سبتمبر/أيلول خلال نظرها في قضية ذات صلة. وعندما لم تنفذ الحكومة اتفاق يناير/كانون الثاني، انضم قادة يهود من الحركات الإصلاحية والمحافظة إلى نساء الحائط في 2 نوفمبر/تشرين الثاني لإتاحة لفائف التوراة للعامة من منطقة صلاة الرجال في الحائط إلى المنطقة المخصصة لصلاة النساء. وحاول متظاهرون يهود متطرفون ومسؤولون من مؤسسة تراث الحائط الغربي منع نساء الحائط باستخدام القوة البدنية من نقل لفائف التوراة العامة. ولم تقم الشرطة بأية اعتقالات. وانتقد رئيس الوزراء نتانياهو المظاهرة لكنه قال إن حكومته تواصل العمل من أجل التوصل إلى حل. وبين استطلاع للرأي نشرته مجلة "جيروزاليم بوست" في شهر سبتمبر/أيلول الماضي أن 61 في المائة من اليهود الإسرائيليين يفضلون إقامة ساحة لصلاة المساواة في الحائط الغربي.

واستمرت الحكومة في منع المواطنين الإسرائيليين ممن لا يتمتعون بصفة رسمية من السفر إلى أجزاء من الضفة الغربية تحت السيطرة المدنية والأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية (المنطقة أ). وقال زعماء يهود إن هذا التقييد منع زيارة الإسرائيليين لليهود بشكل روتيني لعدة أماكن يهودية مقدسة، رغم أن الجيش الإسرائيلي قام أحياناً بتوفير عناصر المرافقة الأمنية للمجموعات كي تقوم بزيارة بعض المواقع الدينية اليهودية.

وعلى الرغم من أن القانون شمل المملكة العربية السعودية كدولة "معادية"، فقد صرحت السلطات الدينية، بما في ذلك رئيس المحكمة الشرعية في إسرائيل، أنها لم تكن على علم بأي شرط للحصول على تصريح صادر عن جهة حكومية للسفر إلى المملكة العربية السعودية لأداء فريضة الحج.

بعض المساجد السابقة، والتي كانت تعود إلى المسلمين حتى صادرتها من قبل الدولة في أعقاب حرب الاستقلال عام 1948 وفقاً لقانون أملاك الغائبين، استمر استخدامها كمبانٍ بلدية ومرافق ترفيهية. أبلغ زعماء المجتمع الإسلامي بأن سكان بئر السبع البالغ عددهم حوالي 10,000 نسمة لا يوجد لديهم مسجد يصلون فيه، وأن الحكومة لا تسمح لهم باستخدام مسجد من العصر العثماني، والذي تم تحويله إلى متحف للثقافة الإسلامية بعد صدور قرار المحكمة العليا في عام 2011، ولا تأذن ببناء مسجد آخر.

في 1 ديسمبر/كانون الأول، أصبح الحاخام إيال كريم، الذي سبق أن أدلى بتعليقات مثيرة للجدل حول النساء والمثليين والفلسطينيين، الحاخام الجديد في الجيش الإسرائيلي. ورفعت المحكمة العليا الإسرائيلية أمراً قضائياً يمنع تعيينه بعد أن اعتذر الحاخام كريم عن تصريحاته السابقة.

وبعد تهديده بدعوى قضائية، استأنف الهستدروت (اتحاد العمال الوطني) خلال العام تأجير قاعة عامة لجماعة شهود يهوه، بعكس قرار الهستدروت في عام 2015 الذي قضى بوقف التأجير للجماعة على أساس أنها تقوم "بعمل تبشيري ممنوع".

وفي حين وفرت الحكومة الأموال اللازمة قانوناً لتغطية التكاليف التشغيلية للنظاميين المدرسين التابعين للحزبين الدينيين المتشددين هما حزب شاس وحزب يهودات هتوراه، فقد وفرت الحكومة مبالغ أقل لدعم المدارس الخاصة الأخرى والتي تُصنف على أنها "معترف بها لكنها ليست رسمية" بما في ذلك النظام المسيحي وغيره من الأنظمة المدرسية المتشددة. وبعد سنوات متتالية من التخفيضات في الميزانية للفئة "المعترف بها ولكن ليست رسمية"، والتي قالت الحكومة بأنه مسعى لتشجيع المدارس لتصبح عمومية، اختارت بعض المدارس الدينية المتشددة في هذه الفئة أن تتحدى هذا المستوى من التمويل في المحكمة؛ وكانت القضية لا تزال بانتظار البت فيها بحلول نهاية العام. وقال مسؤولون في سكرتارية المدارس المسيحية التي تمثل المدارس المسيحية في المفاوضات مع الحكومة بخصوص الدعم إنهم لم يتلقوا سوى ربع الأموال الإضافية التي وعدتهم بها الحكومة بعد إضراب استمر شهراً واحداً في عام 2015 للحصول على تمويل مساو للمبلغ الذي حصل عليه النظامان المدرسيان الأرثوذكسيان المتشددان من ذوي الانتماءات السياسية.

كانت نسبة الموارد الحكومية المتاحة للدراسات الدينية أو التراثية المتوفرة للمدارس الحكومية العربية واليهودية غير الأرثوذكسية أقل بكثير من الموارد المتاحة للمدارس الحكومية اليهودية الأرثوذكسية. واستمرت المدارس العربية العمومية والخاصة في تقديم دراسات عن الإسلام والمسيحية، ولكن تمويل الدولة لهذه المؤسسات كان أقل تناسبا من التمويل المخصص لفصول التربية الدينية في المدارس اليهودية الأرثوذكسية.

استمر العديد من المدارس الدينية الأرثوذكسية المتشددة في عدم تقديم المواد الإنسانية الأساسية، والرياضيات، ومناهج العلوم، وقامت مجموعة من الطلاب الأرثوذكس المتشددين سابقاً والذين تخرجوا من

هذه المدارس برفع دعوى قضائية في ديسمبر/كانون الأول 2015 ضد الدولة للسماح للمدارس بتخريج الطلاب من دون اكتسابهم المعرفة اللازمة للمشاركة في الاقتصاد. وقالوا بأنهم حرّموا من التعليم الأساسي وتركوا متخلفين كثيراً عن الإسرائيليين العلمانيين في مجالات مثل العلوم والرياضيات والتاريخ واللغة الإنجليزية، والجغرافيا. وفي أبريل/نيسان قدمت الحكومة بياناً للدفاع في هذه القضية وشكوى من طرف ثالث ضد المدارس وأولياء الأمور. ولم يكن قد تم البت في القضية بحلول نهاية العام.

وأفادت وسائل الإعلام في سبتمبر/أيلول أن السلطات البلدية حرمت ما لا يقل عن 50 من الفتيات المدرسيات من دخول المدارس الحريدية التي تم إرسالهن إليها بسبب افتقارهن إلى "الملاءمة الروحية". وذكرت الحكومة أن نحو 25 فتاة منعت من الدخول. وأفادت تقارير أن وزارة التعليم استخدمت بفعالية سيطرتها على الميزانية لإقناع المدارس بتغيير سياستها تجاه بعض تلك الطالبات، غير أن قضايا الطالبات الأخريات اللاتي بقين غير مسجلات ظلت دون حل حتى نهاية العام. وفي نهاية العام، كانت وزارة التعليم تتابع استئنافاً إدارياً بخصوص القضايا التي لم يتم حلها.

وأعلنت حراسة الأراضي المقدسة، وهي دير للرهبنة الفرنسيكانيّة، أن بلديات محلية، مثل تل أبيب، بدأت بفرض ضريبة الأملاك على ممتلكات الكنيسة. وذكرت الحكومة أنه فقط الممتلكات التي تستخدم أساساً للعبادة وليس لأي أنشطة تجارية معفاة من ضريبة الأملاك بموجب القانون، في حين أن المنظمات الدينية ملزمة بدفع الضرائب على الممتلكات والأصول الأخرى. غير أن الحكومة اعترفت بأن بعض البلديات التي لم تفرض في السابق تحصيل الضرائب قد بدأت في القيام بذلك.

وواصلت السلطات فرض الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا والتي تعلن بأن الفصل بين الرجال والنساء في الشوارع العامة والأرصفة في حي ميا شعاريم في القدس الذي يقطنه أرثوذكس متشددون هو غير قانوني. كما فرضت السلطات قرار المحكمة العليا ضد فرض الفصل بين الجنسين في الحافلات. يمكن للمجمعات أن تقوم بعزل ذاتي في وسائل النقل العام، ولكن لا يمكنها أن تفرض ذلك على الآخرين. واضطرت السلطات لنشر لافتات تفيد الركاب بأن القانون يجيز لهم حرية الجلوس في أي مقعد متاح.

وفي مايو/أيار أفادت منظمة هيديوش غير الحكومية أن 30 في المائة فقط من المجالس الدينية المحلية كان لديها عضو واحد على الأقل من النساء. ورداً على التماس من منظمات حقوق المرأة فيما يتعلق بعدم وجود قيادة نسائية في المؤسسة الدينية، أمرت المحكمة العليا في أغسطس/آب بتعيين نائبة للمدير العام للمحاكم الحاخامية. ولغاية 28 ديسمبر/كانون الأول لم يكن قد يتم تعيين أي امرأة بعد.

وأدرجت وزارة الشؤون الدينية 21 مقبرة يهودية تتوفر على مساحات للدفن المدني و 21 مقبرة مخصصة للأشخاص الذين حددتهم الحكومة بأنهم "لا دين لهم" وبالإضافة إلى ذلك، تم السماح لـ 13 مقبرة في 10 مناطق زراعية بإجراء دفن مدني لهذه المناطق والسكان القريبين.

وواصل الجيش الإسرائيلي السماح فقط لرجال الدين اليهود الأرثوذكس [للانخراط في الجيش]؛ وقد وظفت الحكومة رجال دين مدنيين غير يهود كالقساوسة في المدافن العسكرية عندما قتل جندي غير يهودي في الخدمة. وتواصل وزارة الداخلية توفير أئمة للإشراف على مراسم الدفن وفقاً للتقاليد الإسلامية.

وفقاً للأرقام الحكومية ولمنظمة هيديوش فإن ميزانية عام 2015 المعتمدة للخدمات الدينية للسكان اليهود، بما في ذلك تمويل المجالس الدينية، ورواتب العاملين في الخدمات الدينية، وتمويل أعمال تطوير المقابر، وتمويل إنشاء الكنس وأماكن الإغتسال الديني، كانت حوالي 511 مليون شيكل (133 مليون دولار). وتلقت الأقليات الدينية، التي تربو على 20 بالمائة من السكان، حوالي 65 مليون شيكل (16.92 مليون دولار)، بما في ذلك 3.6 مليون شيكل (937.000 دولار) لأغراض تنمية المواقع والأبنية الدينية. في ديسمبر/كانون الأول 2015 أضافت الحكومة أموالاً إضافية، وبعضها كان ترحيلاً من السنوات السابقة، لكل من المجموعات اليهودية والأقليات الدينية، بزيادة المبالغ الإجمالية إلى 828 مليون شيكل (215.57 مليون دولار) للخدمات الدينية للمجتمعات اليهودية، و121 مليون شيكل (31.5 مليون دولار) للأقليات الدينية، وكان قد خصص منها 851 مليون شيكل (13,49 مليون دولار) لتطوير المواقع والمنشآت الدينية. وقد صرح بعض المسلمين بعدم وجود تمويل حكومي كاف لشؤون المسلمين، بما في ذلك إنشاء وترميم المساجد والمدافن، رغم أن الدولة تزود البلديات بميزانيات للتنمية الدينية، وتزود المعاهد الدينية بأموال لدعم عملياتها.

واستمرت الحكومة في تطبيق بعض السياسات بناء على تفسيرات اليهود الأرثوذكس للقانون الديني. على سبيل المثال، فالزيجات الوحيدة التي جرت داخل البلد واعترفت بها الحكومة كزيجات يهودية هي تلك التي عقدتها الحاخامية الكبرى، والتي ترفض عقد زيجات لمواطنين لا ينحدرون من أم يهودية، لأن الحاخامية الكبرى لم تعتبرهم يهوداً، طبقاً لتعاليم الشريعة اليهودية (الهالاخاه). وبالمثل، لم يسمح للرجال الذين لديهم أصول في الكهنوت اليهودي (كوهانيم) بالزواج من المتحولين أو المطلقين، وفقاً لتعاليم الهالاخاه. وطلبت الحاخامية الكبرى من الأفراد المؤهلين للزواج اتباع إجراء يتضمن جلسات مع حاخام ودروساً للعروس لمعرفة المزيد من واجباتها ومسؤولياتها بموجب الشريعة اليهودية (الهالاخاه).

وقد تم منع أولئك الذين يعرفون بأنفسهم ولكن لا تعترف بهم الحاخامية الكبرى على أنهم يهود، بما في ذلك الإصلاحيون والمحافظةون المتحولون إلى اليهودية وغيرهم ممن ليس لهم أصول يهودية عن طريق الأم، من الحصول على الزواج اليهودي الرسمي، والطلاق، وخدمات الدفن في البلاد، على الرغم من أن بعض الحاخامات الأرثوذكس وغير الأرثوذكس أشرفوا على هذه الطقوس خارج الحاخامية.

واستمرت وزارة الشؤون الدينية بالتصديق على التسجيل المدني للزيجات التي تقوم بعقدتها بعض الجماعات الدينية غير المعترف بها، مثل الجماعات المسيحية الإنجيلية، لكن في العموم الزيجات المحلية الأهلية الوحيدة التي كان لها وضع قانوني ويمكن تسجيلها، هي تلك التي تتم وفقاً للقوانين الخاصة بالجماعات الدينية المعترف بها. يمكن لأعضاء الجماعات الأخرى غير المعترف بها أن تحاول إعداد وتجهيز وثائق الأحوال الشخصية الخاصة بها، بما في ذلك تراخيص الزواج، من خلال هيئات إحدى الجماعات الدينية المعترف بها

فيما إذا وافقت تلك الهيئات. وبحلول نهاية العام كانت الوزارة في المراحل النهائية من صياغة إجراءات تسجيل الزواج للجماعات الدينية غير المعترف بها. سمحت الحكومة بالتسجيل المدني للزيجات التي تعقد خارج البلاد.

ووفقاً لمنظمات غير حكومية تعمل مع النساء من جميع الخلفيات الدينية، على الرغم من أن النساء يمكن أن يخترن بين المحاكم المدنية والدينية للبت في مسائل الأحوال الشخصية الأخرى من زواج أو طلاق، فقد منعت الضغوط الاجتماعية في بعض الأحيان النساء المسلمات من البت في مسائل الأحوال الشخصية في المحاكم المدنية.

وعلى الرغم من أن الحكومة واصلت إعفاء المواطنين المسيحيين والمسلمين من الخدمة العسكرية الإجبارية، إلا أن الحكومة استمرت في تشجيع المواطنين المسيحيين على التطوع في الخدمة العسكرية.

وواصلت الحكومة الموافقة على تأجيل الخدمة العسكرية لأفراد شهود يهوه على أساس سنوي بناء على تقديم وثائق تثبت انتماءهم المستمر لتلك الجماعة الدينية، على الرغم من عدم الاعتراف بحقهم في الاستنكاف الضميري. وبما أن أفراد المجتمع المحلي لم يتم إعفاؤهم تقنياً من الخدمة العسكرية، فإنهم لا يستطيعون الاشتراك في برنامج الخدمة المدنية الوطنية كخدمة بديلة.

وأشارت بطاقات الهوية الرسمية فقط إلى اسم وتاريخ الميلاد. وكان التسجيل الديني مدرجاً في السجل الوطني. وهناك أشكال أخرى، مثل بعض الملتحقين بالمدارس، ممن تم إدراج "الجنسية" [على بطاقاتهم]، على سبيل المثال. يهود أو عرب. وردا على التماس يطالب الحكومة بإصدار وثيقة رسمية للولادة تتضمن أسماء الوالدين، قررت المحكمة العليا في 1 يونيو/حزيران أنه لكي يتم نقل الحكومة بيانات الولادة المحوسبة من قبل المستشفى، يجب على وزارة الداخلية إصدار شهادات ميلاد تظهر جميع التفاصيل المدرجة في بيانات الولادة التي يقوم المستشفى بإعدادها حالياً، بما في ذلك اسم الأب إذا تم الإعلان عنه وقت الولادة. ولم تسجل الوزارة في السابق أسماء الآباء الذين اعتبروا غير يهود في حالة الزواج المختلط.

واصلت الحكومة السماح للمسيحيين وأفراد ينكلمون الآرامية بدلاً من العربية بالتسجيل مع تحديد مجموعتهم الوطنية أو الإثنية كآرامية بدلاً من عربية.

وقال زعماء مسيحيون انه أصبح من الصعب على نحو متزايد الحصول على تأشيرات لرجال الدين للعمل في البلاد، وخاصة بالنسبة لأولئك الذين يحملون جنسية دولة ذات أغلبية عربية، ولكن أيضاً لرجال الدين من أفريقيا وأوروبا. ونفت الحكومة أي تغيير يتعلق بتأشيرات رجال الدين، وذكرت أن الحكومة لم تتلق أي شكاوى من هذا القبيل.

وعلى مدار العام التمس طالب اللجوء الراهب أبا سمراب، من رئيس الكنيسة الأرثوذكسية الإريترية في تل أبيب، استئناف استدعائه إلى مركز احتجاز هولوت كمهاجر غير نظامي لأن نذوره الدينية منعه من النوم أو الأكل أو الصلاة بين غير الرهبان. وفي 18 سبتمبر/أيلول، أوصى القاضي في جلسة المحكمة البلدية الحكومة بتوفير ترتيبات إقامة خاصة له في هولوت، لكنه لم يبلغ الاستدعاء. وبعد فترة وجيزة من صدور هذا الحكم، استخدمت وزارة الداخلية تقديرها لإعفائه من هولوت لأسباب إنسانية بدلا من تقديم التسهيلات التي اقترحها القاضي.

وواصلت وزارة الداخلية الاعتماد على توجيه الوكالة اليهودية، وهي منظمة غير حكومية لها علاقات قوية مع الحكومة، لتحديد المؤهلين للهجرة كيهود. وقد واجه المتقدمون بطلبات الهجرة وبشكل روتيني عملية استجواب بخصوص معتقداتهم الدينية لتحديد مؤهلاتهم للحصول على الجنسية. واستمرت الحكومة في حرمان الأفراد من استحقاقات الهجرة على أساس معتقداتهم الدينية، كما أنكرت أو أخرت لم شمل الأسر لبعض المواطنين على أساس معتقداتهم الدينية. ويتضمن ذلك الحالات الخاصة بالأفراد الذين هاجروا وفقا لقانون العودة كيهود ثم تم اكتشاف أنهم يعتنقون مبادئ ميسيانية أو مسيحية.

وقامت الحكومة بإدارة قسم خاص في مكتب المدعي العام لمحاكمة الجرائم "ذات الصلة بالتحريض" ووحدة للشرطة مقرها القدس للتحقيق في مثل هذه الجرائم في إسرائيل والضفة الغربية، بما في ذلك هجمات "تدفع الثمن" (العنف من قبل أفراد ومجموعات يهودية ضد أفراد غير يهود وممتلكات غير يهودية بهدف محدد هو "تدفع ثمن" الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ضد الجماعة التي ترتكب العنف). وكانت أكثر الجرائم شيوعا، بحسب الشرطة، هي هجمات على المركبات، وتشويه العقارات، وإلحاق الضرر بالممتلكات المقدسة الإسلامية والمسيحية، والاعتداء، وإلحاق الضرر بالأراضي الزراعية. وفي يوليو/تموز، أُلقت وحدة الجرائم الوطنية التابعة للشرطة القبض على ثلاثة قاصرين يهود للاشتباه في قيامهم بحرق السيارات والطلاء بالرش في قرية يافع Yafia العربية قبل شهر. وذكرت الشرطة ان اثنين من المشتبه فيهما اعترفا بانهما قاما بعمليات التخريب انتقاما لهجوم 8 يونيو/حزيران الذي قام به فلسطينيون في سوق سارونا في تل أبيب وأسفر عن مصرع أربعة اشخاص. ووجهت السلطات لاثنتين من القاصرين تهمة الحرق المتعمد والضرر الخبيث الناجم عن دوافع قومية وعرقله سير العدالة، ووجهت الاتهام للثالث لعدم منعه وقوع جريمة. وكانت القضية لا تزال مستمرة بحلول نهاية العام.

ولم تتلق كنيسة تكثير الخبز والسّمك على بحر الجليل في الطابغة تعويضا كاملا من الحكومة بموجب قانون ضريبة الأملاك لضحايا العنف المرتكب "بسبب الانتماء القومي الإثني". ووافقت الحكومة على دفع 3.9 مليون شيكل (1.02 مليون دولار) لترميم الموقع. وبحلول نهاية العام، كانت الحكومة قد حولت 1.5 مليون شيكل (391,000 دولار)، وكانت المفاوضات مستمرة للحصول على مبلغ آخر بقيمة 800,000 شيكل (208,000 دولار). في يونيو/حزيران 2015، أحرق أشخاص قسماً كبيراً من الكنيسة وشوهوا جدران المبنى مع تعليقات تنطوي على ازدراء للمسيحيين. واعتبارا من نهاية عام 2016، كان أحد المشتبه فيهم قيد الاعتقال، وكان آخر قيد الإقامة الجبرية حتى الانتهاء من إجراءات المحكمة. كما أن التحقيق في الحادث أدى

ايضا الى الحكم على مشتبه فيه اخر لمدة عامين بتهمة الفتنة (حيازة منشور يحرض على العنف أو الارهاب وفقا لما ذكرته الحكومة) بيد ان استئناف الحكم صدر في نهاية العام.

وأكد حكم صادر عن المحكمة العليا في يونيو/حزيران أن الحاخامية الكبرى كانت لديها السلطة القانونية الوحيدة لإصدار شهادات "الكوشر" التي تؤكد التزام المطاعم بقوانين الطعام اليهودية. ولم تصدر الحاخامية الكبرى شهادات للمطاعم التي ظلت مفتوحة خلال السبت اليهودي أو الأعياد، حتى لو كان الطعام "كوشر". وبالإضافة إلى ذلك، فقد دفعت بعض المطاعم التي لا تقدم طعام الكوشر والتي فتحت يوم السبت غرامات ذات مقادير مختلفة وفقا للقوانين المحلية.

وفي أكتوبر/تشرين الأول أصدرت محكمة الصلح في بتاح تكفا أمرا تقيدياً ضد أحد سكان بئر السبع بعد أن زعم أنه وجه تهديدات هاتفية إلى نائب وزير الدفاع إيلي بن دهان بسبب عمله على تعزيز التجنيد الأرثوذكسي المتطرف في الجيش الإسرائيلي.

وفي سبتمبر/أيلول الماضي أجلت الحكومة الصيانة على نظام القطارات العام من يوم السبت إلى أسبوع العمل بسبب اعتراضات الأحزاب السياسية المتطرفة. وأدى هذا القرار إلى حدوث اضطراب في حركة المسافرين، ووجهت انتقادات من الأحزاب العلمانية ومجموعات المجتمع المدني. وفي أعقاب هذا الحادث، أعلنت منظمة "كوني حرة يا إسرائيل" Be Free Israel غير الحكومية أن شركة الإعلام صاحبة التعاقد لوضع إعلانات على الحافلات العامة رفضت وضع إعلاناتها للمطالبة بتشغيل المواصلات العامة في يوم السبت، خوفا من الإساءة إلى الركاب والتخريب.

وفي أكتوبر/تشرين الأول اجتمع كبار الزعماء الدينيين اليهود والفلسطينيين مع الرئيس رؤوفين ريفلين لتعزيز السلام والتأكيد على معارضتهم لجميع أشكال العنف ذات البواعث الدينية. وكان من بين المشاركين كبير حاخامات السافارديم اسحق يوسف وقاضي محكمة الشريعة الفلسطينية العليا الشيخ محمود حبش. وفي سبتمبر/أيلول استضاف الرئيس ريفلين زعماء البوذية والهندوس والسيخ من الهند واليابان والصين وبورما وكوريا الجنوبية لتعزيز الحوار بين الأديان.

الحكومة هي عضو في التحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود.

الانتهاكات التي ترتكبها قوات أجنبية وجهات فاعلة من غير الدول

وفقا للحكومة، أطلق مسلحون فلسطينيون 27 صاروخا وقذيفة هاون على إسرائيل من غزة، وأكثر من 120 حادثة إطلاق قذائف هاون أو إطلاق نار عبر الحدود من سوريا. وأصدرت الجماعات المسلحة والإرهابية، بما فيها حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، تصريحات معادية للسامية بالتزامن مع شن هجمات على إسرائيل من قطاع غزة. على سبيل المثال، أفادت وسائل الإعلام في أكتوبر/تشرين الأول أن

جماعة مسلحة سلفية في غزة أعلنت بعد إطلاق صاروخ على بلدة سديروت الجنوبية أن الهجوم كان جزءاً من "الجهاد ضد اليهود".

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

بما أن الدين والإثنية يرتبطان غالباً ارتباطاً وثيقاً، فقد كان من الصعب تصنيف حوادث كثيرة على أنها نابعة فقط من الهوية الدينية.

وفي الثامن من مارس/آذار، طعن الفلسطيني عبد الرحمن محمود رداد رجلاً يهودياً متشدداً في العنق كان يجمع تبرعات لأعمال خيرية في بتاح تكفا. واستخدم الرجل سكين رداد لقتله بينما كان يهاجم الآخرين.

وفي 4 فبراير/شباط، هاجمت فتاتان في الرابعة عشرة من عمرهما، هما مواطنتان عربيتان في إسرائيل، حارس أمن في الرملة بسكاكين. وتعرض الحارس لاصابات طفيفة في يديه وساقيه. ووجهت السلطات بعد ذلك للفتاتين تهمة محاولة القتل والتآمر وحباسة سكين. وقالت الشرطة إن الهجوم كان له دوافع قومية. وكانت القضية لا تزال مستمرة بحلول نهاية العام.

وفي الثامن من يونيو/حزيران، فتح أبناء العم الفلسطيني خالد ومحمود محامرة النار على زبائن في سوق شعبية في تل أبيب، مما أسفر عن مقتل أربعة إسرائيليين. وتم القبض على المسلحين ووجهت إليهما تهمة القتل في 4 يوليو/تموز في محكمة بمنطقة تل أبيب. وقد اتهم يونس عايش موسى زين من نفس بلدة أبناء العم في الضفة الغربية بالمساعدة والتحريض على هجوم ارهابي. وكانت القضيتان لا تزالان مستمرتين بحلول نهاية العام.

وفي 30 يونيو/حزيران، طعن فلسطيني اسرئيليين اثنين في مدينة نتانيا. كان أحد الجرحى رجل دين متشدد يبلغ من العمر 40 عاماً وكانت الأخرى سيدة تبلغ من العمر 62 عاماً. وقام مدني مسلح بإطلاق النار على المهاجم وائل أبو صالح فأرداه قتيلاً.

وأفادت منظمات رصد الحرية الدينية والديمقراطية باستمرار التوتر بين المجتمع المتشدد وإسرائيليين آخرين، بما في ذلك المخاوف المتعلقة بالإسكان والمواصلات العامة، والخدمة في الجيش الإسرائيلي، والمشاركة في القوة العاملة. وتواصلت التقارير عن قيام رجال حريديين بالبصق على يهود غير حريديين وأشخاص ينتمون إلى ديانات أخرى، بمن فيهم أولئك الذين يرتدون ملابس دينية مسيحية. وفي سبتمبر أيلول تعرض حاخام كريات غات لهجوم في منزله على يد رجال من المتدينين المتشددين بسبب دعمه للتجنيد العسكري.

وفي سبتمبر/أيلول أغلقت الشرطة دون توجيه اتهام التحقيق في الاعتداء الذي وقع في يناير/كانون الثاني 2015 على المحارب الدرزي القديم في الجيش الإسرائيلي تومي حسون من قبل 10 مهاجمين يهود يشتبه في أنهم ناشطون من جماعة لاهافا المناهضة للاندماج، بعد أن سمعوه يتكلم بالعربية. ولم تقدم الشرطة اتهامات بسبب عدم كفاية الأدلة في أعقاب فقدان الشرطة لملفات التحقيق. ووفقاً لموقع واينت الإخباري، فبعد أن أُلقت الشرطة القبض على العديد من المشتبه بهم، وجد القاضي أن الهجوم ارتكب بدوافع قومية. وقد حصل حسون فيما بعد على اعتراف من مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية بأنه شخص نجا بعد "خوض قتال مع العدو".

وفي سبتمبر/أيلول أيضاً، قام ناشطون من حركة لاهافا بتعطيل جوقة الكنيسة الأرمنية في مركز تجاري في القدس. وأبعدت الشرطة اثنين من محتجي لاهافا عندما رفضا التفريق بعد أن صاحوا في الجوقة "أيها المسيحيون، اذهبوا إلى سوريا!" و "يا قتلته اليهود!"

وكان شهود يهوه عرضة لحوادث متعددة من العنف المجتمعي. على سبيل المثال، قال قادة الكنيسة إنه في 9 يناير/كانون الثاني، هاجم شابان اثنين من أعضاء الكنيسة كانا يعظان في حديقة عامة. وأغلقت الشرطة التحقيق لعدم التمكن من التعرف على الجناة. وفي 16 يونيو/حزيران، أفادت تقارير بأن جاراً لرجل كان أحد أعضاء شهود يهوه يتحدث إليه رمى بعضو شهود يهوه أرضاً وانهال عليه ضرباً. وابلغت الشرطة زعماء الكنائس بانها أغلقوا تحقيقها في الحادث لان "ملابسات القضية لا تبرر استمرار التحقيق".

وأجرى مركز القدس للأبحاث السياسية دراسة استقصائية شملت 1000 يهودي في 8 مايو/أيار فيما يتعلق بالإسهامات المتصورة لمختلف المجموعات في المجتمع الإسرائيلي. وأعطى اليهود الذين شملهم الاستطلاع أعلى درجات للجنود والأشكناز واليهود العلمانيين، وأقل علامات لأنصار الحزب السياسي اليساري، والمتدينين المتشددين، والمسلمين.

في مارس/آذار قال كبير حاخامات السفارديم اسحق يوسف إن غير اليهود لا ينبغي أن يعيشوا في البلاد إذا لم يتبعوا شرائع نوح السبعة [الشرائع النوحية - هي سبعة أوامر أخلاقية أعطاها الله إلى نوح كأوامر لكل البشر حسب التلمود] بمقتضى الديانة اليهودية. وفي ديسمبر/كانون الأول، ذكر أن المرأة لا ينبغي أن تخدم في الخدمة العسكرية أو الخدمة المدنية الوطنية البديلة لأنها لا تتفق مع "طريقة التوراة".

وعلى الرغم من أن العديد من الحاخامات من جميع الطوائف واصلوا تثبيط الزيارات اليهودية إلى موقع جبل الهيكل/الحرم الشريف، فإن بعض الحاخامات الأرثوذكس ظلوا يقولون إن الدخول إلى الموقع مسموح به. وذكرت وسائل الاعلام ان أكثر من 11 ألف يهودي زاروا جبل الهيكل/الحرم الشريف خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أكتوبر/تشرين الأول، بما في ذلك أكثر من 3 آلاف خلال فترة العطلات اليهودية في أكتوبر. وواصلت جماعات مثل أمناء جبل الهيكل ومعهد المعبد دعوتها إلى زيادة وصول اليهود إلى الموقع والصلاة هناك، فضلاً عن بناء هيكل يهودي ثالث فوق الموقع. في 7 نوفمبر/تشرين الثاني، ولأول مرة، عقد

عضو الكنيست يهودا غليك مؤتمر جبل الهيكل السنوي في الكنيست وأعلن عن إنشاء جبل الهيكل. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2015، واصل الفرع الشمالي للحركة الإسلامية التي أعلنت الحكومة أنها غير قانونية القول بأن جبل الهيكل/الحرم الشريف "يتعرض لهجوم". وقيل إن أفراداً ينتمون للجماعة دخلوا المجمع كمصلين لـ "الدفاع" عن المسجد الأقصى ضد أولئك الذين ينظر إليهم على أنهم يحاولون انتزاع السيطرة [على المسجد] من المسلمين.

وأفادت تقارير أن المنظمة المتشددة ياد لاخيم واصلت الضغط على النساء اليهوديات كي لا يواعدن رجالاً من غير اليهود وعرضت على النساء اليهوديات ما تدعى المساعدة في "الهروب" من التعايش على طريقة الأزواج مع رجال عرب، أي تسهيل سري لمغادرة النساء وأطفالهن منازل تقاسمن العيش فيها مع أزواجهن العرب، وفقاً للمنظمة. واستمرت منظمة ليهافا في تشغيل خط ساخن للمواطنين لتوعية النساء اليهوديات المشتبه في إقامتهن علاقات غرامية مع رجال عرب أو رجال من غير اليهود، وقيل إنها نشرت أسماء وأرقام هواتف الرجال المعنيين لتثبيط الزواج المختلط.

ووفقاً لدراسة بعنوان "الدين ومؤشر الدولة" Religion and State Index نشرت من منظمة حيدوش، فإن 66 في المئة من الاسرائيليين الذين شملتهم الدراسة (بزيادة 2 في المئة عن عام 2015)، أيدوا الاعتراف بجميع أنواع الزواج، بما في ذلك الإصلاحيون المدنيون والمحافظون. وارتفعت نسبة اليهود الاسرائيليين الذين فضلوا زواجا غير أرثوذكسي لأنفسهم أو لأبنائهم من 37 في المئة في عام 2015 إلى 47 في المائة. وأعربت أغلبية عن استيائها من احتكار الحاخامية الرئيسية التصديق على طعام الكوشر وعارضت جعل هذه التصديقات شرطاً لمراعاة الأعمال التجارية ليوم السبت. وأيد أربعة وثمانون في المئة (بانخفاض مقداره 2 بالمائة) من الاسرائيليين الذين شملهم الاستطلاع المبدأ العام لحرية الدين والضمير.

ووفقاً لتقارير إعلامية، في ديسمبر/كانون الأول 2015، في مؤتمر عقد في بني براك، أصدر كبار حاخامات الأشكناز في المجتمع الأرثوذكسي أمراً لمديري المؤسسات الدينية المتشددة بعدم الاعتراف بشهادات النساء اللواتي يدرسن في المؤسسات الأكاديمية. كما حظروا على النساء من أتباع الأرثوذكسية المتشددة الدراسة في الكليات والجامعات، قائلين إن دخل المرأة المرتفع نتيجة تحصيلها التعليم العالي يشكل "خطراً على بنية الأسرة بأكملها".

ووفقاً لمنظمات غير حكومية، ظلت المواقف الاجتماعية سلبية تجاه الأنشطة التبشيرية والتحول إلى ديانات أخرى. وظل العديد من اليهود يعارضون النشاط التبشيري الموجه نحو اليهود، ويعتبرونه بمثابة مضايقة دينية، كما كان سلوك البعض عدائياً تجاه اليهود الذين تحولوا إلى المسيحية. واصلت الجماعات الدينية بما في ذلك اليهود الميسيانيون وشهود يهوه التبشير ودعوا أفراد الجمهور للمشاركة في الاحتفالات الدينية السلمية في الأماكن العامة مثل الحدائق والممرات العامة، وفقاً لمراقبين. أما الذين ينظر إليهم على أنهم يحاولون تبشير اليهود فقد واجهوا مضايقات من قبل جماعتي لاهافا وياد لاخيم المناهضتين للاندماج. وفي يونيو/حزيران، تجمع مئات المتظاهرين الذين نظمهم جماعة ياد لاخيم خارج قاعة في ريشون ليزيون حيث

كان شهود يهوه قد حددوا موعداً لمحاضرة عن الكتاب المقدس، مما منع العديد من المشاركين من دخول المبنى. وبدأت الشرطة تحقيقاً في الحادث، بيد أنه تم إغلاق التحقيق في أغسطس/آب دون توجيه اتهامات. وأفادت تقارير أن ياد لآخيم شجعت اليهود على عدم حضور جولة لمشاهدة معالم المدينة برعاية المسيحيين في 24 سبتمبر/أيلول، وقال نشطاء ياد لآخيم إنه حدث تبشيري. ولم يستقل عدد من اليهود الحافلات السياحية، وأفيد بأن الآلاف غادروا الحدث الأخير في قيسارية عندما بدأ الدعاة المسيحيون في الكلام.

وفي سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول قام أحد المخربين باستخدام دهان الرش ورسم صليباناً سوداء على كنيس يهودي في جنوب القدس. وأفادت وسائل الإعلام في أكتوبر/تشرين الأول أنه تم اعتقال مواطن يهودي في القدس على صلة بالحادثتين. ولم يعرف الدافع من وراء ذلك. وكانت التحقيقات في الحادثتين لا زالت مستمرة بحلول نهاية العام.

في 24 نوفمبر/تشرين الثاني، بعد ثلاثة أسابيع من احتجاج 2 نوفمبر/تشرين الثاني عند الحائط الغربي، كتب مخرب مجهول عبارات بالطلاء مع تهديدات بالقتل ضد قادة يهود إصلاحيين على كنيس للإصلاحيين في رعنا. وقد سارع رئيس الوزراء نتنياهو لادانة التخريب كما فعل وزير التربية والتعليم وشؤون يهود الشتات نفتالي بينت. وردا على التخريب، قالت نساء الحائط إن زعماء الحاخامات الأرثوذكس قد دأبوا على شيطنة ونزع الشرعية عن الحركات اليهودية التقدمية على مدى السنوات القليلة الماضية، وقالت إن رئيس الوزراء نتنياهو ظل صامتا حتى عندما جاءت تلك الهجمات اللفظية من داخل تحالفه.

وفي يناير/كانون الثاني، قام المخربون بهدم عشرات من شواهد القبور في مقبرة مسيحية غربي القدس، وكتبوا عبارات مناهضة للمسيحية على جدران وأبواب دير دورميشن، وهو دير كاثوليكي في منطقة القدس. وأدان المسؤولون الحكوميون، بمن فيهم رئيس الوزراء، التخريب. وفي فبراير/شباط، أحرق متظاهرون مقام القائد العسكري حسام الدين أبو الهيجا، الذي يعتبر شخصية هامة في التاريخ الإسلامي، لكنهم لم يكتب أي عبارات مناهضة للمسلمين. وكان شخص مجهول قد هاجم كنيسة التجلي في جبل طابور في الجليل الأسفل في إسرائيل في 24 أكتوبر/تشرين الأول. ودمر المهاجم خيمة الاجتماع، وبعثر رقائق القربان (الخبز المقدس) على الأرض، وخرّب التماثيل، وسرق محتويات صندوق التبرعات. ولم يعرف الدافع من وراء الهجوم.

واستمرت مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية في محاولة بناء التفاهم وخلق الحوار بين الجماعات الدينية وبين الجماعات اليهودية الدينية والعلمانية، بما في ذلك نيفيه شالوم، -واحة السلام، ومبادرة صندوق إبراهيم، وجفعات حبيبه، وهاجر ومدارس اليد في اليد التي تعتمد التدريس باللغتين، ومنظمة هيدوش، ومركز العمل الديني الإسرائيلي لحركة الإصلاح، ومنظمة موزايكا، ومنظمة لقاءات بين الأديان.

في 17 نوفمبر/تشرين الثاني، عقدت مجموعة من الشخصيات الدينية الإسرائيلية والفلسطينية البارزة اجتماع قمة في إسبانيا وأصدرت شجباً مشتركاً للعنف والتحريض الديني. وكان من بين المشاركين الحاخام

الاسرائيلي دافيد لاو والشيخ رائد بدير وهو عالم شريعة بارز وعضو مجلس العلماء الفلسطيني، والشيخ عماد الفالوجي أحد مؤسسي جناح عز الدين القسام العسكري لحركة حماس والذي يرأس حالياً مركز آدم لحوار الحضارات في غزة، وأسقف الكنيسة الملكية المطران جورج بعقوني؛ وأسقف اللاتين عن القدس وليام شوملي؛ وأسقف الكنيسة اللوثرية منيب يونان؛ ومترولوجيا الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية تيموثاوس مارغريتي.

وواصلت منظمة تاغ مير غير الحكومية تنظيم زيارات إلى المناطق التي وقعت فيها هجمات "تدفيع الثمن" ورعت أنشطة ترمي إلى تعزيز التسامح رداً على هذه الهجمات.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

في أعقاب التوترات المتواصلة في جبل الهيكل/الحرم الشريف وحوادث العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين تحدث السفير الأمريكي ومسؤولون من السفارة مع مسؤولين حكوميين وقادة الكنيسة حول أهمية الإبقاء على الوضع الراهن في جبل الهيكل/الحرم الشريف دون تصعيد التوتر من خلال أعمال أو بيانات استفزازية. وفي لقاءات مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى أكد أيضاً مسؤولون زائرون من الحكومة الأمريكية وموظفون من السفارة، على أهمية التعددية الدينية واحترام جميع التيارات غير الأرثوذكسية اليهودية.

وخلال زيارتها في فبراير/شباط اجتمعت السفارة الأمريكية لدى الامم المتحدة مع رئيس الوزراء ومسؤولين حكوميين آخرين و أعضاء في الكنيسة ووكالات الامم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في قضايا التعددية الدينية. وتضمنت النقاشات المساواة في المعاملة بين الجماعات الدينية، ومكافحة أعمال التطرف، واستراتيجيات من شأنها تهدئة التوترات في المواقع الدينية. وزارت مواقع دينية والنصب التذكاري لضحايا محرقة النازية ياد فاشيم في القدس إضافة إلى مدرسة ماكس راين يداً بيد، وهي مؤسسة مكرسة لتعليم الطلاب المسلمين واليهود معاً، والتي تعرضت أيضاً لحريق متعمد في عام 2014.

وفي أبريل/نيسان، زار مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية القدس وتل أبيب لإجراء مناقشات مع المسؤولين الحكوميين ومسؤولي الأمم المتحدة وخبراء حقوق الإنسان، بما في ذلك مواضيع تتعلق بالأقليات الدينية. وفي زيارة قام بها في مايو/أيار إلى إسرائيل والقدس والضفة الغربية، التقى نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل مع مسؤولين حكوميين وأعضاء من الكنيسة ومنظمات غير حكومية لمناقشة طائفة واسعة من قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك القضايا المتعلقة بمجموعات الأقليات الدينية، وهجمات "تدفيع الثمن"، وغيرها من حالات العنف الديني. وفي مايو/أيار أيضاً، التقى أحد كبار المستشارين في مكتب الممثل الخاص للشؤون الدينية والعالمية بالأقلية الدينية البهائية وجماعات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز التعددية الدينية.

ركزت المبادرات التي تدعمها السفارة على الحوار بين الأديان وتنمية المجتمع، ودعت إلى مجتمع يشارك فيه السكان العرب واليهود، بما في ذلك مؤتمرات أعلن فيها موظفو السفارة دعمهم لحق الأشخاص من كل الأديان في ممارسة شعائرهم الدينية بشكل سلمي، مع احترام معتقدات وعادات جيرانهم.

وشارك موظفو السفارة في مناسبات دينية نظمتها جماعات يهودية وإسلامية ودرزية ومسيحية، واستخدمت السفارة قنوات التواصل الاجتماعي للتعبير عن دعم الولايات المتحدة للتسامح والانفتاح على الأديان الأخرى.

استضافت السفارة فعاليات، بما في ذلك مأدبة إفطار رمضانية وعشاء عيد الشكر بين الأديان، وشجعت على الحد من التوترات بين الجماعات الدينية وعملت على زيادة التواصل بين الأديان والشراكة داخل المجتمع من خلال الجمع بين ممثلي العديد من الجماعات الدينية لتعزيز الأهداف المشتركة وتبادل المعارف والخبرات. ودعمت برامج السفارات مبادرات تعليمية ومجتمعية يهودية عربية مختلطة للحد من التوترات والعنف المجتمعي، بما في ذلك مشروع من قبل منتدى توافق المواطنين الذي جمع بين مواطنين متدينين متشددتين وعرب لوضع أجندة مدنية مشتركة وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالقضايا الاجتماعية المشتركة والهواجس في مجتمعاتهم، بالإضافة إلى مشروع يدعم الحوار التداولي بين النساء اليهوديات والعرب.

وقدمت السفارة منحاً لمنظمات الدفاع عن التسامح الديني بين المجموعات الإثنية المختلفة، مثل مشروع الثلاث سنوات الذي ترعاه منظمة سيكوي غير الحكومية، التي نظمت سلسلة من الجولات الثقافية إلى أغلبية المدن العربية في الجليل ووادي عارة خلال شهر رمضان لغرض تعريف 2,000 من اليهود على الثقافة العربية والممارسات الدينية خلال موسم الأعياد الإسلامية.

كما دعمت السفارة مشروع منظمة "تسوفين" غير الحكومية للتخفيف من التوترات بين الأديان والطوائف وبين المواطنين العرب واليهود الإسرائيليين من خلال التكامل الاقتصادي بين الطائفتين وإقامة دورات مستدامة للتعاون بين الجماعات. وتشجع أنشطة المشروع مشاركة المواطنين العرب في صناعة التكنولوجيا العالية في إسرائيل، وتنويع بيئات العمل، وتسهيل التعاون فيما بين الجماعات.

الأراضي المحتلة (بما فيها المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية)

ملخص تنفيذي

الأراضي المحتلة، والتي تشمل الضفة الغربية والقدس الشرقية، وقطاع غزة، تخضع لسلطة إسرائيل والسلطة الفلسطينية، مع تقاسم للمسؤوليات التي تتداخل في معظم القطاع. القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، والذي هو بمثابة دستور مؤقت، يؤكد أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، لكنه يدعو إلى احترام "جميع الأديان السماوية الأخرى". تواصلت أعمال العنف بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية في إسرائيل والقدس وغزة والضفة الغربية. وخلال العام، قتل 91 فلسطينياً وثمانية إسرائيليين في هجمات خارج الخط الأخضر في القدس وغزة والضفة الغربية. ولأن الدين والانتماءات الإثنية أو القومية غالباً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً، فقد كان من الصعب تصنيف العديد من أعمال العنف هذه بأنها تستند إلى الهوية الدينية فقط. وازدادت إلى مستويات قياسية الزيارات التي قام بها نشطاء جبل الهيكل اليهودي خلال العام إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل والتي سهلتها السلطات الإسرائيلية، وكان هناك عدد أقل من حوادث العنف في الموقع، مقارنة بالعام الماضي. وعملت الحكومة الإسرائيلية، وفقاً لتفاهم الوضع الراهن مع السلطات الأردنية التي تدير الموقع، على منع العبادة غير الإسلامية في الحرم الشريف/جبل الهيكل، لكن أعداداً متزايدة من نشطاء جبل الهيكل اليهود زاروا الموقع وأحياناً عقدوا طقوساً دينية فيه خلال العام في انتهاك لهذا التفاهم، وإدارة الأوقاف الإسلامية في القدس (دائرة الأوقاف الإسلامية التي تدير الموقع بتمويل من الأردن)، وجماعات حركة جبل الهيكل اليهودية، ووسائل الإعلام المحلية. واستمرت الحكومة الإسرائيلية في منع أعضاء الكنيست ووزراء الحكومة من زيارة الحرم الشريف/جبل الهيكل، مشيرة إلى أسباب أمنية. وواصلت الحكومة الإسرائيلية أيضاً فرض قيود على فترات متقطعة على وصول الفلسطينيين إلى بعض المواقع الدينية، بما في ذلك الحرم الشريف/جبل الهيكل، مشيرة إلى أسباب أمنية. وقيدت السلطات الإسرائيلية وصول المسلمين بأعداد كبيرة إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل لعدة أيام أقل على نحو أقل مما كان عليه في عام 2015. وقال مسؤولو الوقف إن الشرطة زادت القيود المفروضة على عمليات الوقف ومشروعات الترميم والإصلاح في الموقع. القيود المفروضة على السفر مثل وصول عدد محدود من الفلسطينيين بين الضفة الغربية والقدس خلال أعياد يهودية رئيسية، إضافة إلى بناء المزيد من جدار إسرائيل العازل، أعاققت تحركات المسلمين والمسيحيين. وسمحت السلطات الإسرائيلية للمسلمين والمسيحيين بالصلاة عند الحائط الغربي، لكنها حذت من وصول الفلسطينيين إلى الموقع لما قالت إن ذلك كان لأسباب أمنية. وفرض زعماء اليهود المتشددون الإسرائيليون حظراً على اختلاط الجنسين للمصلين اليهود هناك. ولم تنفذ الحكومة الإسرائيلية اتفاقاً تم التوصل إليه في يناير/كانون الثاني لإنشاء منصة مختلطة بين الجنسين لكل من الإصلاحين والمحافظين على امتداد جزء منفصل من الحائط الغربي. وطالبت الجماعات الإصلاحية والمحافظية والمجموعات اليهودية النسائية، بما في ذلك بعض الجماعات النسائية اليهودية الأرثوذكسية، بتنفيذ الاقتراح، في حين واصل الزعماء الدينيون اليهود المتطرفون وشخصيات سياسية معارضة الخطة. وأدان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وغيرهما من القادة ما

تسمى بهجمات "تدفيع الثمن" (العنف وجرائم الممتلكات من قبل جماعات يهودية، الموجهة ضد المسلمين والمسيحيين والفلسطينيين ومواقعهم الدينية للعرض المعلن وهو "تدفيع الثمن" للاجراءات التي اتخذتها الحكومة ضد الجماعة التي ترتكب العنف). وقد ألقّت الحكومة الإسرائيلية القبض على عشرات الأشخاص أو احتجزتهم بسبب هذه الهجمات، إلا أن منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام المحلية ذكرت أن السلطات نادرا ما تحاكم القضايا بنجاح. وفي يناير/كانون الثاني الماضي اتهمت اسرائيل اثنين من اليهود المشتبه فيهم في الهجوم المتعمد الذي وقع في يوليو/تموز 2015 على منزل فلسطيني في قرية دوما بالضفة الغربية، ولكن لم تصدر أية إدانات اعتباراً من ديسمبر/كانون الأول. واجهت الجماعات الدينية التبشيرية التي لا تعترف بها السلطة الفلسطينية، مثل شهود يهوه والإنجيليين، صعوبة في تأمين الموافقة على وثائق الأحوال الشخصية (كشهادات الزواج) التي أصدرتها. وظلت المواد الدينية غير المتسامحة تظهر في وسائل إعلام السلطة الفلسطينية الرسمية. وفرضت حركة حماس التي تصنفها الولايات المتحدة على أنها منظمة إرهابية والتي تسيطر بالفعل على قطاع غزة، قيوداً على سكان غزة بناء على تفسيرها للإسلام والشريعة وكثيراً ما كانت تبتث المواد المعادية للسامية في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها حماس.

وكانت هناك حوادث عنف بررها الجناة لأسباب دينية. ورشق شبان فلسطينيون بالحجارة زواراً يهود لقبر يوسف في نابلس، وجبل الزيتون في القدس. وأفادت تقارير بأن فلسطينيين ارتكبوا حرائق متعمدة ضد كنيس استيطاني في الضفة الغربية بالقرب من الخليل وخرّبوا مقبرة جبل الزيتون وكنيسا في القدس. وشملت هجمات "تدفيع الثمن" التي يشتبه قيام متطرفين يهود متشددين بشنها اعتداءات على رجال دين مسيحيين وأعمال تخريب وكتابة عبارات ضد المسيحيين في دير دورميشن، والمقابر اليونانية والأرمنية الأرثوذكسية في جبل صهيون بالقرب من البلدة القديمة في القدس، وحرائق متعمدة في عدة منازل أخرى في قرية دوما بالضفة الغربية. واستمرت الجماعات اليهودية المعارضة للتفاعل مع الديانات الأخرى في مضايقتها واعتدائها على المسيحيين الفلسطينيين والمسلمين في القدس. وضايق بعض اليهود رجال الدين المسيحيين، وفي مواقع دينية ضايق يهود أرثوذكس ومتدينون متشددون الزوار والمصلين اليهود الذين لم تتفق ممارساتهم مع التقاليد الأرثوذكسية اليهودية في المواقع الدينية.

والتقى موظفون من القنصلية العامة الأمريكية في القدس مع مسؤولين من السلطة الفلسطينية لمناقشة التسامح وبواعث القلق بشأن الوصول إلى المواقع الدينية. وقد أعرب موظفون في القنصلية العامة عن قلقهم إزاء قرارات اليونسكو التي تدعمها السلطة الفلسطينية والتي تقلل من أو تتجاهل الصلة التاريخية والدينية اليهودية بالحرم الشريف/جبل الهيكل والحائط الغربي. واجتمع كبار المسؤولين الحكوميين الأمريكيين الزائرين بمن فيهم الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ونائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل مع قيادات سياسية ودينية ومدنية لتعزيز التسامح والتعاون ضد التعصب الديني. التقى موظفو القنصلية العامة مع ممثلي الجماعات الدينية لرصد قلقهم إزاء الوصول إلى المواقع الدينية، واحترام رجال الدين، والهجمات على المواقع الدينية ودور العبادة.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الانتماء الديني

يصل عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى 2.7 مليون نسمة، حسب تقديرات الحكومة الأميركية، و 1.8 مليون نسمة في قطاع غزة (تقديرات يوليو/تموز 2016). وبحسب تقديرات الولايات المتحدة يشكل المسلمون السنة أغلبية الفلسطينيين المقيمين في تلك الأراضي. وتقدر إحصاءات 2014 الصادرة عن معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، بأن 521,000 من اليهود يعيشون في القدس - بما في ذلك مناطق بالقدس الشرقية التي استولت عليها إسرائيل في عام 1967 وضممتها في عام 1980 - وهو ما يمثل حوالي 61 في المئة من سكان المدينة. ويقدر معهد القدس للدراسات الإسرائيلية عدد السكان المسلمين في القدس بـ 303,400 نسمة وعدد المسيحيين العرب في القدس بـ 12,300 نسمة. وأفاد المكتب الإسرائيلي المركزي للإحصاء أن 385,000 يهودياً يقيمون في مستوطنات في الضفة الغربية اعتباراً من عام 2015. ورغم عدم وجود أرقام رسمية، كان هناك حوالي 52,000 مسيحياً يقيمون في الضفة الغربية وغزة والقدس في عام 2008، وفقاً لاستبيان قام به المعهد المسكوني اللوثري، إتحاد الديار. ويقدر الكرسي الرسولي عدد السكان المسيحيين في الضفة الغربية بأقل من 2 في المئة من إجمالي عدد السكان، أو أقل من 54,000 فلسطينياً. ووفقاً لمسح أجرته جمعية الشبان المسيحية عن المسيحيين في غزة، كان هناك حوالي 1,300 من المسيحيين المقيمين هناك اعتباراً من مارس/أذار 2014. ووفقاً لقادة مسيحيين محليين، استمرت الهجرة المسيحية الفلسطينية بمستويات متزايدة منذ عام 2001. معظم المسيحيين هم من الروم الأرثوذكس؛ أما البقية فتتضمن الروم الكاثوليك، واليونان الكاثوليك، والسرمان الأرثوذكس، والأرمن الأرثوذكس، والأرمن الكاثوليك، والأقباط، والموارنة، والإثيوبيين الأرثوذكس، والأسقفيين، واللوثرين وأعضاء طوائف بروتستانتية أخرى. يتركز المسيحيون بصورة أساسية في القدس الشرقية، وبيت لحم، ورام الله، ونابلس، مع أن لهم تجمعات أصغر تعيش في أنحاء أخرى. هناك ما يقرب من 360 من السامريين (ممارسي الطقوس السامرية، التي لها صلة باليهودية إنما تتميز عنها)، فضلاً عن عدد قليل من المسيحيين الإنجيليين وشهود يهوه يقيمون في القدس والضفة الغربية.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

يخضع سكان أجزاء مختلفة من الأراضي المحتلة لاختصاص سلطات مختلفة. الإسرائيليون الذين يعيشون في القدس الشرقية يخضعون لنظام القانون المدني والجنائي الإسرائيلي (ضمت الحكومة الإسرائيلية القدس الشرقية رسمياً في عام 1980، على الرغم من عدم اعتراف أية حكومة أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، بهذا الضم). كما أن سكان القدس من الفلسطينيين (الذين لا يحملون الجنسية الإسرائيلية) يخضعون للقانون المدني والجنائي الإسرائيلي أيضاً. الإسرائيليون الذين يعيشون في مستوطنات الضفة الغربية يخضعون اسماً للقانون العسكري ولكن السلطات الإسرائيلية تطبق القانون المدني والجنائي الإسرائيلي عليهم. ذلك الجزء من الضفة الغربية الذي يعيش فيه الفلسطينيون يدعى المنطقة (ج) وفقاً لاتفاقية أوسلو

الثانية ويخضع للنظام القانوني العسكري الإسرائيلي فيما يتعلق بالمسائل الجنائية والأمنية، فضلاً عن القضايا المدنية، في حين أن الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة (ب) يخضعون لقانون السلطة الفلسطينية المدني والقانون العسكري الإسرائيلي للقضايا الجنائية والأمن. وعلى الرغم من أنه وفقاً لاتفاق أوسلو الثاني، ينطبق فقط القانون المدني والأمني للسلطة الفلسطينية على الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة (أ) من الضفة الغربية، تطبق إسرائيل قانون الجيش الإسرائيلي كلما دخل جيشها إلى المنطقة (أ). ويخضع قطاع غزة رسمياً لاختصاص السلطة الفلسطينية المؤقتة، على الرغم من أن حماس تمارس السلطة الفعلية على القطاع.

ينطبق القانون الأساسي المؤقت على المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية. ينص القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، لكنه يدعو إلى احترام "جميع الأديان السماوية الأخرى." وينص القانون الأساسي على حرية المعتقدات، والعبادة، وممارسة الشعائر الدينية، إلا إذا كانت تلك الممارسات تنتهك النظام العام أو قواعد الأخلاق. كما يحظر القانون الأساسي التمييز على أساس الدين وينص على أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون. ينص القانون الفلسطيني الأساسي على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع.

لا توجد عملية محددة يمكن بواسطتها للمنظمات الدينية كسب الاعتراف الرسمي، إذ يجب على كل جماعة دينية التفاوض بخصوص علاقاتها الثانوية الخاصة مع السلطة الفلسطينية. تم التوصل إلى ترتيبات خاصة بالوضع الراهن مع السلطات العثمانية في القرن التاسع عشر والتي تطبقها السلطة الفلسطينية. على سبيل المثال، الاعتراف بوجود وحقوق الروم الأرثوذكس، الروم الكاثوليك، الأرمن الأرثوذكس، السريان، الأقباط، الإثيوبيين الأرثوذكس، الروم الكاثوليك، والكنائس السريانية الأرثوذكسية. واعترفت اتفاقيات لاحقة مع السلطة الفلسطينية بحقوق الأسقفية (الأنجليكانية) والكنائس الإنجيلية اللوثرية. يتم تمكين الجماعات الدينية المعترف بها قانوناً للبت في مسائل الأحوال الشخصية. ويحق لها إنشاء المحاكم الكنسية من أجل إصدار أحكام ملزمة قانوناً بشأن الأحوال الشخصية وبعض مسائل الملكية لأفراد جماعاتها الدينية.

لا تحظى الكنائس باعتراف رسمي، ولكن نظراً لتفاهات غير مكتوبة مع السلطة الفلسطينية على أساس المبادئ الأساسية لاتفاقيات الوضع الراهن، يمكن لجماعات الله، وكنيسة الناصري، وبعض الكنائس المعمدانية، أن تعمل بحرية، كما يمكن لبعضها تأدية بعض المهام الرسمية مثل إصدار تراخيص الزواج. يتعين على الكنائس غير المعترف بها من قبل السلطة الفلسطينية عادة الحصول على إذن خاص لمرة واحدة من السلطة الفلسطينية لإجراء عقود الزواج أو البت في مسائل الأحوال الشخصية. وإذا ما أرادت هذه المجموعات القيام بطقوس خاصة فلا بد من الاعتراف بها من قبل، والتسجيل لدى السلطة الفلسطينية. لا يحق لهذه الكنائس التبشير. وهناك عدد قليل من الكنائس التي نشطت خلال العقد الماضي والتي لا يزال وضعها القانوني غير مؤكد.

تتلقى المؤسسات الإسلامية وأماكن العبادة دعماً مالياً من الحكومة وفقاً للقانون.

التعليم الديني هو جزء من المنهاج الدراسي للطلاب من الصف الأول إلى الصف السادس في المدارس العامة التي تديرها السلطة الفلسطينية. وهناك فصول دراسية منفصلة للمسلمين والمسيحيين. يمكن للطلاب اختيار أي فصل يرغبون به ولكن لا يمكنهم عدم اختيار دورات دينية. وتدير الكنائس المعترف بها مدارس خاصة تشمل التعليم الديني في الضفة الغربية. وعملت المدارس الإسلامية الخاصة أيضاً في الضفة الغربية. كما تدير الكنائس أيضاً مدارس "معترف بها ولكن غير رسمية" (وهي شكل من أشكال المدارس شبه الرسمية) في القدس الشرقية، وقامت دائرة الوقف الاسلامي بإدارة مدارس خاصة في القدس الشرقية، وشملت كلا الفئتين من المدارس تعليماً دينياً.

تنظر المحاكم الإسلامية أو المسيحية في جميع المسائل القانونية الخاصة بالأحوال الشخصية، بما في ذلك قضايا الإرث، والزواج، والمهر، والطلاق، وإعالة الأطفال. بالنسبة للمسلمين، تحدد الشريعة قانون الأحوال الشخصية، بينما تحكم مختلف المحاكم الكنسية في مسائل الأحوال الشخصية للمسيحيين. ويجوز، من الناحية القانونية، لأعضاء إحدى الجماعات الدينية رفع نزاعات الأحوال الشخصية للنظر والبت فيها عن طريق جماعة دينية مختلفة فيما إذا اتفق المتنازعون على أن ذلك هو المناسب.

هناك ستة مقاعد مخصصة للمسيحيين ضمن مقاعد المجلس التشريعي الـ 132 (الذي لم يجتمع منذ عام 2007)؛ وليست هناك أية مقاعد مخصصة لأية جماعات دينية أخرى. وفي أغسطس/آب جددت السلطة الفلسطينية مرسوماً ينص على تخصيص حصة للأغلبية المسيحية للمجالس البلدية ورئيس بلدية مسيحي في ثماني بلديات في الضفة الغربية لأن هذه المدن هي تاريخياً مناطق مسيحية.

ممارسات الحكومة

تواصلت أعمال العنف بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية في إسرائيل والقدس وغزة والضفة الغربية. وخلال العام، قتل 91 فلسطينياً و8 إسرائيليين في هجمات خارج الخط الأخضر في القدس وغزة والضفة الغربية. ولأن الدين والانتماءات الإثنية أو القومية غالباً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً، فقد كان من الصعب تصنيف العديد من أعمال العنف هذه بأنها تستند إلى الهوية الدينية فقط.

وازدادت إلى مستويات قياسية الزيارات التي قام بها نشطاء جبل الهيكل اليهود خلال الأعياد اليهودية والأعياد الإسرائيلية الوطنية إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل والتي سهلتها السلطات الإسرائيلية. وفي أبريل/نيسان، ويونيو/حزيران، وأغسطس/آب وقعت حوادث عنف في مجمع جبل الهيكل/الحرم الشريف، عادة بعد أن قال زوار مسلمون أو حراس الوقف (دائرة الأوقاف الإسلامية التي تدير الموقع بتمويل من الأردن) إنهم شاهدوا زواراً يهود يصلون في الموقع. وفي إجراء مغاير للممارسات السابقة، سمحت السلطات الإسرائيلية التي سهلت هذه الزيارات أيضاً بزيارة غير المسلمين للموقع خلال بعض الأيام العشرة الأخيرة من شهر رمضان. وفي إشارة إلى المخاوف الأمنية، قامت الشرطة الإسرائيلية، بتقييد وصول عدد كبير من المسلمين إلى جبل الهيكل/الحرم الشريف ليومين مقارنة بـ 27 يوماً في عام 2015. وواصلت دائرة

الأوقاف تقييد وصول غير المسلمين الذين زاروا الحرم الشريف /جبل الهيكل من الدخول إلى قبة الصخرة والمسجد الأقصى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القيود المفروضة على التنقل بين الضفة الغربية والقدس خلال العطل اليهودية مع مواصلة بناء الجدار الاسرائيلي العازل أعاق قدرة المسلمين على دخول القدس ورجال الدين المسيحيين من الوصول إلى الكنائس للقيام بالخدمات الدينية. وسمحت السلطات لكل من المسلمين والمسيحيين بالصلاة عند الحائط الغربي، على الرغم من القيود الأمنية التي تحد من وصول الفلسطينيين إلى باحة الحائط الغربي.

وتم فصل المصلين اليهود عند الحائط الغربي حسب الجنس. ولم تنفذ الحكومة الإسرائيلية اتفاقاً حكومياً تم التوصل إليه في يناير/كانون الثاني، يعكس ترتيبات توفيقية أولية بين الإصلاحيين والمحافظين وجماعات نسائية يهودية، وبعض الجماعات النسائية اليهودية الأرثوذكسية، وحاخام الحائط الغربي - لإقامة منصة صلاة للإصلاحيين والمحافظين وخليط من الجنسين إلى الجنوب من قسم النساء من الحائط الغربي. ومنعت الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية في بعض الأحيان اليهود الإسرائيليين من زيارة المواقع الدينية اليهودية في الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، لأسباب أمنية.

وظلت المواد الدينية غير المتسامحة تظهر في وسائل إعلام السلطة الفلسطينية الرسمية. أدان مسؤولون اسرايليون ومسؤولون من السلطة الفلسطينية ما يسمى بهجمات "تدفيع الثمن" والتخريب، لكن نادراً ما تم ملاحقة القضايا بنجاح، وفقاً لجماعات حقوق الإنسان المحلية.

وقتل القوات الإسرائيلية 91 فلسطينياً في الضفة الغربية والقدس، بما في ذلك بعض الذين قتلوا أو قيل إنهم حاولوا قتل أو مهاجمة اسراييليين. ونفذت مجموعات فلسطينية وأفراد غير تابعين لها هجمات في الضفة الغربية والقدس أسفرت عن مقتل ثمانية إسرائيليين، بينهم خمسة مدنيين وثلاثة من ضباط قوات الأمن الإسرائيلية. وفي الأول من يوليو/تموز، أطلق فلسطيني النار على مايكل مارك (48 عاماً) فأرداه قتيلاً وأصاب زوجته وطفليه بالقرب من مستوطنة عنتيل بالضفة الغربية. وأطلقت قوات الدفاع الاسرائيلية النار على المهاجم المشتبه فيه محمد جبارة أحمد الفقيه البالغ من العمر 29 عاماً خلال اشتباك وقع في بلدة صوريف بالضفة الغربية في 27 يوليو/تموز.

وفي بعض الحالات، أفادت تقارير بأن الفلسطينيين الذين قتلوا لم يشكلوا تهديداً للحياة وقت إطلاق النار عليهم، ونشرت منظمات غير حكومية تقارير تفيد بأن قوات الأمن الإسرائيلية ارتكبت أعمال قتل غير مشروعة. على سبيل المثال، في 24 مارس/آذار، أطلق الجندي الإسرائيلي إيلور أزاريا النار على عبد الفتاح الشريف (20 سنة) بعد أن طعن وجرح جندياً في حي تل رميدة في الخليل. وأفادت جماعات حقوق الإنسان أن لقطات فيديو لشهود عيان أشارت إلى أن أزاريا أطلق النار على رأس الشريف الملقى على الأرض بعد أن أصيب بجروح وأصبح عاجزاً. واعتباراً من ديسمبر/كانون الأول، كان أزاريا لا يزال قيد المحاكمة بسبب القتل الخطأ. وفي 20 يونيو/حزيران، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على سيارة نقل مرهقين فلسطينيين، مما أدى إلى مقتل محمود بدران (15 عاماً) وإصابة أربعة آخرين. وقد أعلن الجيش

الإسرائيلي في البداية ان قوات الامن "استهدفت إرهابيين" خلال عملية بحث في المنطقة لمشتبه فيهم فلسطينيين قيل إنهم قذفوا حجارة وقنابل مولوتوف على السيارات الإسرائيلية على طريق سريع قريب. وبعد ذلك عدل الجيش الإسرائيلي تقريره قائلاً إن "مارة غير متورطين أصيبوا عن طريق الخطأ أثناء المطاردة". وبدأت وحدة التحقيق في الشرطة العسكرية التابعة للجيش الإسرائيلي تحقيقاً، كان لا يزال مفتوحاً في ديسمبر/كانون الأول.

وفي يناير/كانون الثاني اتهم مكتب النائب العام في المنطقة الوسطى بإسرائيل اثنين من المشتبه فيهم اليهود في هجوم "تدفيع الثمن" الذي وقع في يوليو/تموز 2015 على منزل فلسطيني في قرية دوما بالضفة الغربية، مما أسفر عن مقتل طفل ووالديه وإصابة شقيقه البالغ من العمر أربع سنوات بجراح خطيرة. وكتب الجناة عبارة "انتقام" باستخدام دهان الرش ورسما نجمة داود على المنزل. واستمرت المحاكمة طوال العام دون صدور أي أحكام بالإدانة.

في 4 مايو/أيار، حكمت محكمة في القدس على آخر الثلاثة المشتبه فيهم اليهود في عام 2014 باختطاف وقتل محمد أبو خضير البالغ من العمر 16 عاماً بالسجن مدى الحياة بالإضافة إلى 20 عاماً.

ووقعت حوادث عنف معزولة خلال زيارات إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل من قبل نشطاء جبل الهيكل اليهود. وقد قامت السلطات الإسرائيلية بتيسير هذه الزيارات. وفي 26 أبريل/نيسان، اشتبكت الشرطة الإسرائيلية مع الحراس العاملين لدى دائرة الأوقاف، مما أدى إلى إصابات بين الحراس، بعد أن كان ثلاثة من نشطاء جبل الهيكل اليهود قد جلسوا على الأرض وبدأوا يصلون أثناء جولتهم في الموقع. وتدخل مدير الوقف وقائد شرطة إسرائيلي لتهدئة الوضع. بدءاً من 26 يونيو/حزيران، وفي توقف عن الممارسات السابقة، سمحت السلطات الإسرائيلية لغير المسلمين بزيارة إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل خلال الأيام العشرة الأخيرة من شهر رمضان. وأثناء هذه الزيارات وبعدها، اندلعت مواجهات عنيفة بين أعداد صغيرة من الشبان المسلمين الذين ألقوا الحجارة والشرطة الإسرائيلية، التي ردت بقنابل صوتية وهرات، مما أدى إلى إصابات من الجانبين. وعلى نحو منفصل، في 14 أغسطس/آب، خلال زيارة أكبر عدد من نشطاء جبل الهيكل اليهود (403 آنذاك، مقابل 326 في عام 2015) ليوم الصيام اليهودي - إحياء لذكرى تدمير المعابد اليهودية - استخدمت الشرطة الهراوات مما أدى إلى إصابة ثلاثة من المصلين المسلمين بعد أن حاولوا مواجهة سبعة من الناشطين اليهود الذين صلوا أو مزقوا ملابسهم في حداد تقليدي على المعبد.

وأفادت تقارير بأن الفلسطينيين رشقوا الحجارة واشتبكوا مع أفراد الجيش الإسرائيلي المرافقين أثناء زيارات الجماعات اليهودية إلى قبر يوسف في نابلس في عدة أيام خلال العام. واستخدم الجيش الإسرائيلي الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي لتفريق المتظاهرين الفلسطينيين، وتأمين الموقع، و/أو إجلاء المصلين اليهود.

واصلت السلطة الفلسطينية تطبيق سياستها في تقديم الموضوعات للأئمة المطلوب منهم استخدامها في خطب الجمعة الأسبوعية في المساجد في الضفة الغربية ومنعتهم من بث تلاوات قرآنية من المآذن قبل الدعوة إلى الصلاة.

وأفادت الكنائس غير المعترف بها مثل شهود يهوه وبعض الجماعات المسيحية الإنجيلية، والتي تواجه حظراً على ممارستها المعتادة للتبشير، أنها كانت قادرة على القيام بمعظم العمليات الأخرى دون عوائق من قبل السلطة الفلسطينية، وفقاً للتقارير. ومع ذلك فإن السلطة الفلسطينية استمرت في رفض الاعتراف بوثائق الأحوال الشخصية القانونية الصادرة عن بعض هذه الجماعات غير المعترف بها، والتي قالت المجموعات أن ذلك جعل من الصعب بالنسبة لها تسجيل الأطفال حديثي الولادة تحت أسماء آبائهم أو لشخصين متزوجين. على سبيل المثال، أفاد شهود يهوه بأن السلطة الفلسطينية أصدرت شهادات ميلاد لأعضائها ولكنها لن تصدر تراخيص زواج، مما يدرج الأطفال المولودين لهؤلاء الزوجين على أنهم مولودون خارج إطار الزواج، الأمر الذي أدى أيضاً إلى تعقيد دعاوى الميراث. ونصحت العديد من الكنائس غير المعترف بها الأعضاء من ذوي الجنسية المزدوجة بالزواج أو الطلاق في الخارج من أجل تسجيل الإجراء رسمياً في البلد الثاني.

واستمرت الحكومة الإسرائيلية في التحكم بوصول المسلمين واليهود إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل. وعلى الرغم من أن دائرة الأوقاف استمرت في إدارتها لبعض جوانب الموقع، غير أن الحكومة الإسرائيلية حدت من قدرة دائرة الأوقاف على السيطرة على دخول الزوار. ووفقاً لترتيبات الوضع الراهن مع دائرة الأوقاف، واصلت الحكومة الإسرائيلية منع العبادة غير الإسلامية والصلاة في الحرم الشريف/جبل الهيكل، ولكنها فرضت أيضاً قيوداً على المصلين المسلمين فيما قالت دائرة الأوقاف بأنه خرق للوضع الراهن، بما في ذلك قيود على أعمار محددة لمدة يومين خلال العام. وواصلت الشرطة الإسرائيلية تولي مهام الأمن في الحرم الشريف/جبل الهيكل، وتمركز ضباط الشرطة داخل الموقع وخارج كل مدخل إلى الموقع. وقامت الشرطة الإسرائيلية بدوريات روتينية في الساحة الخارجية ونظمت حركة المشاة داخل وخارج الموقع.

وكرر مسؤولو الأوقاف شكاوى السنوات السابقة على ما قالوا إنها كانت انتهاكات من قبل الشرطة الإسرائيلية لاتفاقيات الوضع القائم فيما يتعلق بالسيطرة على الوصول إلى الموقع، وقالوا إن الشرطة الإسرائيلية لا تنسق مع دائرة الأوقاف بخصوص قرارات السماح للزوار من غير المسلمين بالوصول إلى الموقع أو لتقييد وصول فئات عريضة من المصلين المسلمين أو وصول أفراد فلسطينيين تشتهب الشرطة في أنهم قد يعرقلون الزيارات غير الإسلامية. على سبيل المثال، خلال عطلة يوم الصيام في 14 أغسطس/آب، فرضت الشرطة الإسرائيلية للمرة الأولى منذ تشرين الأول/أكتوبر 2015 قيوداً واسعة على الوصول ومنعت المسلمين الذين تقل أعمارهم عن 50 عاماً من دخول الحرم الشريف/جبل الهيكل خلال قيام النشطاء اليهود بجولات في ذلك الصباح. وفي 12 ديسمبر/كانون الأول، قامت الشرطة الإسرائيلية من جانب واحد بتمديد ساعات الزيارة اليومية لغير المسلمين في الحرم الشريف/جبل الهيكل لمدة ساعة واحدة، وقالت دائرة الأوقاف أيضاً إن ذلك كان خرقاً للوضع القائم. وظل موظفو الأوقاف متمركزين داخل كل باب وعلى الساحة لكن مسؤولين قالوا إن موظفي الأوقاف كانوا قادرين على ممارسة دور مخفض فقط من الرقابة.

وكان بإمكانهم الاعتراض على وجود أشخاص معينين، مثل الذين لا يرتدون ملابس محتشمة أو الذين يثيرون الشغب، لكنهم لم يمتلكوا السلطة الفعلية لإخراج مثل هؤلاء الأشخاص من الموقع. أفاد مسؤولو الأوقاف أن الشرطة الإسرائيلية احتجزت في بعض الأحيان لفترة قصيرة حراس الوقف أو طردتهم من الموقع ومن جوار الجماعات الناشطة اليهودية الزائرة. كما اعتقلت الشرطة الإسرائيلية موظفي صيانة الأوقاف الذين يقومون بأعمال ترميم داخل قبة الصخرة لفشلهم في القيام بالعمل تحت إشراف سلطة الآثار الإسرائيلية (التي لا تعترف دائرة الأوقاف بسلطتها على الموقع). وأفرجت الشرطة عن الموظفين بعد عدة أيام. كما منعت الشرطة دائرة الأوقاف من إجراء إصلاحات روتينية مثل تسرب أنابيب المياه، فضلا عن 20 من مشاريع الترميم الرئيسية، ورفضت السماح بدخول معظم معدات الصيانة إلى الموقع، وفقا لمسؤولي الأوقاف. وأشارت الشرطة إلى أن مخاوف أمنية حالت دون إيصال وجبات الإفطار إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل خلال عدة أيام من شهر رمضان. وقال مسؤولو الأوقاف إن استخدام الشرطة الإسرائيلية بانتظام لسيارة "دورية" كهربائية صغيرة على جبل الهيكل/الحرم الشريف - الذي بدأ مع حلول شهر رمضان واستمر طوال العام - لم يسبق له مثيل وهو انتهاك للوضع الراهن.

ومنعت السلطات الإسرائيلية في بعض الحالات أفراداً معينين من دخول الحرم الشريف/جبل الهيكل بما في ذلك نشطاء يهود يعتقد أنهم انتهكوا القواعد المفروضة ضد صلاة غير المسلمين، ويعتقد أن المسلمين تصرفوا بعنف ضد الزوار غير المسلمين للموقع، وضد شخصيات عامة خشيت السلطات أن يوجج حضورهم حدة التوترات. وواصل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إصدار الأوامر للشرطة بمنع وزراء في الحكومة وأعضاء في الكنيسة من زيارة الحرم الشريف/جبل الهيكل، قائلاً بأن ذلك من شأنه أن يساعد على تهدئة التوترات في الموقع. وأدان بعض أعضاء الكنيسة اليهود والعرب المسلمين إدراجهم في الحظر. وواصلت الشرطة الإسرائيلية فرض "قوائم سوداء" تحظر ما لا يقل عن 50 مسلماً من الرجال والنساء الذين اتهموا بمضايقات لفظية للزوار اليهود للموقع. وذكرت الشرطة الإسرائيلية أن بعض المصلين المسلمين المحظورين اعترضوا على ما اعتبروه محاولات من نشطاء جبل الهيكل اليهود لكسر الحظر ضد الصلاة غير الإسلامية في الموقع.

ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام، سمحت الحكومة الإسرائيلية لما يقرب من 100-200 من سكان غزة ممن سنهم فوق الستين، وكذلك لموظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غزة، بالمرور عبر معبر إيريز إلى القدس لحضور صلاة الجمعة الأسبوعية في الحرم الشريف/جبل الهيكل خلال معظم الأسابيع على مدار السنة. وفي 6 ديسمبر/كانون الأول، ألغت السلطات الإسرائيلية معظم هذه التصاريح إلى أجل غير مسمى، قائلة إن بعض أولئك الذين يحصلون على تصاريح لم يعودوا عبر إيريز في نفس اليوم؛ وواصلت الحكومة الإسرائيلية السماح لموظفي الأونروا بالمرور عن طريق معبر إيريز لصلاة الجمعة في القدس.

واستمر مسؤولون إسلاميون، بما في ذلك ممثلون عن دائرة الأوقاف، في الاعتراض على القيود الإسرائيلية المفروضة على وصول المصلين المسلمين إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل وعارضوا دعوات من بعض

الجماعات الإسرائيلية لتقسيم ساعات الزيارة بين المسلمين وغير المسلمين والسماح لغير المسلمين بالصلاة هناك.

وواصلت دائرة الأوقاف تقييد وصول غير المسلمين الذين زاروا الحرم الشريف/ جبل الهيكل من الدخول إلى قبة الصخرة والمسجد الأقصى - وهي ممارسة بدأت في عام 2003 عندما أنهت إسرائيل التنسيق مع دائرة الأوقاف بسبب زيارات غير المسلمين. وقدمت دائرة الأوقاف أيضاً اعتراضات للشرطة الإسرائيلية على الزوار من غير المسلمين الذين يرتدون رموزاً وملابس دينية مثل شالات الصلاة اليهودية، فوق أرض الحرم الشريف/جبل الهيكل. وأخذت الشرطة الإسرائيلية أحياناً تلك الاعتراضات في الاعتبار و/أو فرضت قيوداً من تلقاء نفسها.

وواصلت الشرطة الإسرائيلية التدقيق مع غير المسلمين لمعرفة ما إذا كانت في حوزتهم متعلقات دينية ومنعتهم من الصلاة علناً في الموقع. كان للشرطة الإسرائيلية السيطرة الحصرية على مدخل باب المغاربة - وهو المدخل الوحيد الذي يمكن لغير المسلمين عن طريقه دخول الحرم الشريف/جبل الهيكل- كما سمحت للزوار بالمرور عبر البوابة خلال ساعات الزيارة المحددة، مع أن الشرطة الإسرائيلية قامت أحياناً بتقييد هذا الدخول مشيرة إلى دواع أمنية. فعلى سبيل المثال، واصلت الشرطة الإسرائيلية فرض أمر تقييدي مدته ستة أشهر صدر في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 يحظر على أحد قادة مجموعة نشطاء جبل الهيكل اليهود المعروفة باسم العودة إلى الجبل، الدخول إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل بعد أن دعت الجماعة إلى إقامة الصلاة اليهودية خلال زيارات إلى الموقع وقدمت مكافآت نقدية للناشطين الذين اعتقلوا بسبب الصلاة على أرض الموقع. أبقت الشرطة الإسرائيلية على نقاط تفتيش خارج بوابات أخرى للحرم الشريف/جبل الهيكل، لمنع غير المسلمين من دخول هذه المجالات الأخرى، ولكنها لم تنسق مع حراس الأوقاف في الداخل.

وعلى الرغم من سياسة الحكومة الإسرائيلية التي تحظر العبادة غير الإسلامية في الموقع، فقد قامت بعض الجماعات اليهودية ترافقها الشرطة الإسرائيلية بممارسات دينية في الحرم الشريف/جبل الهيكل مثل الصلاة والسجود. ازدادت حوادث محاولة أداء الصلاة اليهودية في الحرم الشريف/جبل الهيكل عن السنوات السابقة، وفقاً للمنظمات غير الحكومية المحلية، ووسائل الإعلام، وجماعات حركة جبل الهيكل اليهودية، وحدثت على أساس أسبوعي تقريباً. وخلال الأعياد اليهودية، مثل عيد الفصح، ويوم الصيام، وسكوت، قام عشرات من نشطاء جبل الهيكل اليهود بأداء الصلاة في الموقع. في معظم الحالات، عملت الشرطة الإسرائيلية على منعهم من الصلاة وإزاحتهم ولكن في حالات أخرى، كان بعضها موثقاً من قبل وسائل التواصل الاجتماعي بالصور وأشرطة الفيديو، حيث بدا كأن الشرطة لم تلاحظ أفعال الصلاة. تجول بعض نشطاء جبل الهيكل اليهود في الموقع بأقدام حافية، بما يتفق مع تفسيرهم للتقاليد اليهودي داخل المعبد، مما أثار اعتراضات إدارة الأوقاف. ومنعت السلطات الإسرائيلية في بعض الأحيان أفراد من نشطاء جبل الهيكل اليهود الذين انتهكوا مراراً القواعد ضد صلاة غير المسلمين في الموقع، بما في ذلك قادة حركة جبل الهيكل.

واستمر بعض أعضاء ائتلاف الكنيست والحكومة ومنظمات اسرائيلية غير حكومية، مثل معهد المعبد وأمناء جبل الهيكل، في دعوة الحكومة إلى تطبيق تقسيم مؤقت في جبل الهيكل/الحرم الشريف بحيث يتم تخصيص بعض الأيام أو الساعات للعبادة و/أو وصول اليهود أو صلاتهم، على غرار الترتيبات في الحرم الإبراهيمي/مقامات الأولياء في الخليل. وفي نوفمبر/تشرين الثاني انتقد عدد من أعضاء الكنيست ووزراء الحكومة علناً ترتيبات الوضع الراهن في الحرم الشريف/جبل الهيكل لتقييد الحقوق اليهودية هناك، ودعوا السلطات الإسرائيلية إلى إنهاء الحظر المفروض على زيارات أعضاء الكنيست وأعضاء الحكومة، و/أو الحظر على صلاة غير المسلمين.

واصلت الحكومة الإسرائيلية السماح لكل من المسلمين والمسيحيين بالصلاة عند الحائط الغربي، وهو مكان العبادة الأقرب إلى أقدس موقع في اليهودية، على الرغم من أن الشرطة في كثير من الأحيان حدت من وصول الفلسطينيين إلى ساحة الحائط الغربي لأسباب أمنية، حسب قولها. وواصل حاخام الحائط الغربي وضع المبادئ التوجيهية للشعائر الدينية التي تأمر بالفصل بين النساء والرجال، والذي واصلت الحكومة الاسرائيلية فرضه. وكان على الرجال والنساء استخدام مناطق منفصلة للزيارة والصلاة عند الحائط الغربي، وكان القسم المخصص للنساء أقل من نصف حجم قسم الرجال. وواصلت السلطات اليهودية منع النساء من الوصول إلى لفائف التوراة العامة في الموقع لاستخدامها في قسم النساء (تم منع الرجال والنساء من جلب لفائف التوراة إلى الباحة) وإعطاء البركة الكهنوتية. وواصلت السماح لكل من الرجال والنساء بممارسة شعائرهم الدينية كما هو مرغوب على منصة تقع إلى الجنوب من منحدر باب المغاربة ومناطق متاخمة للحائط الغربي، حيث يحدث اختلاط مؤقت بين الجنسين. وقد خصصت الحكومة الإسرائيلية منصة لأعضاء الحركات اليهودية المحافظة والإصلاحية، ووافقت في يناير/كانون الثاني على خطة لإقامة منصة صلاة دائمة وموسعة لهذه الجماعات هناك. وواصلت مجموعة غير أرثوذكسية مختلطة بين الجنسين استخدام المنصة المؤقتة للاحتفالات الدينية مثل بار ميتسفا وبار ميتسفا. وظلت هذه الموافقة على الرغبة في صلاة "المساواة" اليهودية (السماح للإصلاحيين والمحافظين، و/أو الصلاة المختلطة بين الجنسين) موضوعاً للنقاش في المجتمع اليهودي على مدار السنة. واستمر قادة اليهود المتدينين المتشددين بمن فيهم حاخام الحائط الغربي وبعض أعضاء الكنيست في معارضة مجالات المساواة في الصلاة عند باحة الحائط الغربي التقليدية، فضلاً عن إنشاء منطقة صلاة دائمة مختلفة، ولم تنفذ الحكومة اتفاق مجلس الوزراء الذي تم التوصل إليه في يناير/كانون الثاني. وأيدت مجموعات ناشطة مثل نساء الحائط، وهي منظمة غير حكومية وجماعة صلاة، خطة لإقامة مساحة دائمة للصلاة المختلطة بين الجنسين، غير أن نساء الحائط ونساء مجموعات يهودية أخرى واصلن أيضاً تأكيد مطالبهن بإقامة طقوس صلاة يهودية، بما في ذلك استخدام لفائف التوراة والبركة الكهنوتية، في موقع الحائط الغربي التقليدي.

واصلت الشرطة الإسرائيلية مساعدة نساء الحائط على دخول منطقة النساء عند الحائط الغربي لخدمتهن الشهرية، ولكن في بعض الأحيان كانت تطبق هناك أيضاً المبادئ التوجيهية السارية والتي تفرضها السلطات اليهودية بخصوص مراعاة الطقوس الدينية. في أبريل/نيسان منعت الشرطة المتظاهرين المتدينين المتشددين من تعطيل خدمة صلاة الفصح، برعاية نساء الحائط في قسم النساء. وفي 7 يونيو/حزيران، اعتقلت الشرطة

لفترة وجيزة المديرية التنفيذية لنساء الحائط، لاستجوابها بتهمة خرق النظام العام بعد أن قامت بتهريب إحدى لفائف التوراة الخاصة إلى باحة الحائط الغربي لاستخدامها في طقس صلاة المساواة. في 2 نوفمبر/تشرين الثاني حاول متظاهرون من اليهود المتدينين المتطرفين ومسؤولو مؤسسة الحفاظ على تراث الحائط الغربي منع نساء من جلب لفائف التوراة إلى قسم النساء للصلاة. وفي أعقاب الاشتباكات، فصلت الشرطة الإسرائيلية وحرس الحدود نساء الحائط وقادة اليهود الإصلاحيين والمحافظين عن المتظاهرين. ولم تقم الشرطة بأيّة اعتقالات.

واصلت الشرطة الإسرائيلية إقامة نقاط تفتيش أمنية في البلدة القديمة خلال الأعياد الدينية الرئيسية، بما في ذلك عطلة عيد الفصح الارثوذكسي، حيث قال القادة المسيحيون أنها تقلل من قدرة المصلين ورجال الدين على دخول كنيسة القيامة للمشاركة في الشعائر الدينية. ووافقت الشرطة الإسرائيلية على زيادة عدد الحجاج المسيحيين الذين سمح لهم بالدخول عبر نقاط التفتيش الأمنية في البلدة القديمة خلال هذه الأعياد، لكن مسؤولين في الكنيسة أفادوا بأنه لم يحدث أي تحسن في التنسيق بين الشرطة والقادة المسيحيين للتعامل مع الزيادة الناتجة في حركة المشاة إلى كنيسة القيامة. خلال فترات الازدحام واصل قائد موقع الشرطة الاسرائيلية توفير الأمن وتسهيل الوصول إلى الكنيسة وإدارة التوترات بين أتباع تيارات مختلفة من المسيحية في الموقع، وفقاً لبعض الزعماء المسيحيين. وقال زعماء مسيحيون آخرون أن الشرطة استخدمت القوة المفرطة في جهودها الرامية إلى تنظيم الحشود في البلدة القديمة خلال أحداث عيد الفصح.

وقد فرضت الحكومة الاسرائيلية قيوداً متزايدة على حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية في الفترة من 2 إلى 4 أكتوبر/تشرين الأول لعطلة رأس السنة اليهودية الجديدة، وفي الفترة من 11 إلى 12 أكتوبر لعطلة عيد الغفران ومن 16 إلى 24 أكتوبر لعطلة سكوت (عيد المظال) وسيمخات تورا (عيد الإبتهاج بالتوراة). وكما في حالات الإغلاق السابقة، منعت السلطات الفلسطينية من سكان الضفة الغربية الذين لديهم تصاريح دخول صادرة من إسرائيل من الدخول إلى القدس أو إسرائيل خلال هذه الفترات، فيما عدا العاملين لدى المنظمات الدولية في مجالات إنسانية.

وأعلنت الحكومة الإسرائيلية ثانية أنها زادت عدد التصاريح للفلسطينيين من الضفة الغربية للوصول إلى القدس لقضاء العطلات الدينية مثل خلال موسم عيد الميلاد، من ديسمبر/كانون الأول إلى يناير/كانون الثاني، وبالنسبة لشهر رمضان، من 5 يونيو/حزيران إلى 5 يوليو/تموز، ولكن القادة المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين أفادوا أن الحكومة الاسرائيلية منعت استخدام العديد من هذه التصاريح في الممارسة العملية. على سبيل المثال، ذكروا أن إسرائيل كانت قد منحت تصاريح لبعض وليس لجميع أفراد نفس الأسرة المباشرة، مثبطة بذلك من سفر العائلات التي لا ترغب في الانفصال عن الأطفال أو غيرهم. وأعطت الحكومة الإسرائيلية تصاريح خاصة أقل مما كانت عليه في عام 2015 لمسلمي الضفة الغربية خلال شهر رمضان للوصول إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل أو إلى القدس لزيارات لم شمل الأسرة. كما سحبت السلطات الاسرائيلية ما لا يقل عن 83 ألف تصريح سفر للفلسطينيين في الضفة الغربية خلال شهر رمضان

في أعقاب الهجوم الارهابي الفلسطيني في تل ابيب حيث قام اثنان من الجناة بإطلاق النار على أربعة اسرائيليين وقتلهم.

استمر الحظر الذي تفرضه الحكومة الإسرائيلية على المواطنين الإسرائيليين ممن ليسوا في مهمة رسمية السفر إلى مناطق الضفة الغربية التي تقع تحت السيطرة المدنية والأمنية للسلطة الفلسطينية المنطقة (أ). وفي حين منعت هذه القيود بشكل عام الإسرائيليين اليهود من زيارة العديد من المواقع الدينية اليهودية، قام الجيش الإسرائيلي بتوفير مرافقة أمنية خاصة لليهود لزيارة المواقع الدينية في المنطقة (أ) من الضفة الغربية، وخاصة قبر يوسف في نابلس - وهو موقع ذو أهمية دينية لليهود والمسيحيين والمسلمين. وقال بعض الزعماء الدينيين اليهود إن هذه السياسة منعت الإسرائيليين اليهود من زيارة العديد من المواقع الدينية اليهودية في الضفة الغربية، مثل قبر يوسف، لأنهم حرموا من فرصة زيارة الموقع في مناسبات غير مقررة أو بأعداد أكبر مما قد يسمح به عن طريق التنسيق مع الجيش الإسرائيلي. وقال مسؤولون في الجيش الإسرائيلي إن هناك حاجة إلى متطلبات تنسيق الزيارات اليهودية إلى قبر يوسف لضمان سلامة الإسرائيليين اليهود. على سبيل المثال، رافق الجيش الإسرائيلي الحافلات التي تقل مئات اليهود الإسرائيليين لإمضاء ليلة في زيارة قبر يوسف في 9 و 19 أكتوبر/تشرين الأول. واشتباك الجيش الإسرائيلي مع المتظاهرين الفلسطينيين من مخيم بلاطة للاجئين القريب خلال هذه الزيارات وغيرها. وفي 8 نوفمبر/تشرين الثاني، اعتقلت الشرطة الفلسطينية لفترة وجيزة أربعة يهود إسرائيليين لمحاولتهم زيارة قبر يوسف دون التنسيق مع السلطات الإسرائيلية أو الفلسطينية. وقامت شرطة السلطة الفلسطينية بنقل الأربعة إسرائيليين إلى عهدة الجيش الإسرائيلي.

ووفقاً للقادة السياسيين الفلسطينيين المحليين والصحافة المحلية، واصلت السلطات الإسرائيلية منع الفلسطينيين من الوصول إلى قبر راحيل، وهو مزار في بيت لحم ذو أهمية دينية لليهود والمسيحيين والمسلمين ويخضع للسلطة الإسرائيلية في المنطقة (ج)، لكنها واصلت السماح بالوصول للزوار اليهود دون عوائق نسبياً. وأغلقت الشرطة الإسرائيلية الموقع أمام جميع الزوار يوم السبت، مراعاة للسبت اليهودي. وقامت الشرطة بتفريق عشرات المتظاهرين من اليهود المتطرفين الذين حاولوا زيارة القبر ليلة 11 نوفمبر/تشرين الثاني خلال السبت واعتقلوا اثنين من المتظاهرين اليهود الذين ألقوا الحجارة وحطموا الزجاج الأمامي لسيارة سائق فلسطيني.

وواصل الجيش الإسرائيلي خلال العام إجراءات الحد من القدرة على الوصول إلى الحرم الإبراهيمي/مقام الأولياء في الخليل، وهو مكان آخر ذو أهمية بالنسبة لليهود والمسيحيين والمسلمين بوصفه قبر إبراهيم. واصل قادة المسلمين المعارضة العلنية، في تصريحات عبر وسائل الإعلام المحلية، لسيطرة الجيش الإسرائيلي على الوصول، مستشهدين باتفاقات أوسلو التي حولت إسرائيل والسلطة الفلسطينية المسؤولية على الموقع. وقيدت قوات الدفاع الإسرائيلية مرة أخرى وصول المسلمين للموقع خلال 10 أيام تتزامن مع الأعياد اليهودية، كما قيدت وصول اليهود خلال 10 أيام تتزامن مع أعياد المسلمين. وقيدت قوات الدفاع الإسرائيلية وصول المسلمين عبر نقطة دخول واحدة مع تدقيق أمني إسرائيلي. سمح الجيش الإسرائيلي

للإهود بالوصول إلى عدة نقاط دخول بدون فحص أمني. كما أغلق الجيش الإسرائيلي بشكل دوري طرقاً تقترب من الموقع، ومنذ عام 2001 أغلق بشكل دائم شارع الشهداء أمام المشاة الفلسطينيين، مشيراً إلى مخاوف أمنية. وكان باستطاعة المسلمين واليهود الصلاة في الموقع في نفس الوقت، ولكن في مساحات منفصلة. استمرت السلطات الإسرائيلية في فرض إجراءات حظر متكررة على أذان المسلمين من المسجد الإبراهيمي، قائلة إنه يزعم المستوطنين اليهود في المناطق المحيطة به، أو لأنه يشكل مخاوف أمنية.

وسدت السلطات الإسرائيلية جميع الطرق المؤدية إلى قرية النبي صموئيل الفلسطينية شمال القدس خلال الفترة من 4 إلى 6 يونيو/حزيران لتسهيل زيارة مئات اليهود الإسرائيليين المتدينين المتشددين إلى قبر صموئيل القريب، والذي له أهميته الدينية أيضاً بالنسبة لليهود والمسيحيين والمسلمين وموجود داخل مسجد. وقد مُنع السكان الفلسطينيون من مغادرة القرية أو استقبال الزوار من خارج القرية خلال هذه الفترة. وأفادت منظمات أهلية محلية أن هذه هي السنة الأولى التي أغلقت فيها القرية الفلسطينية بالقوة خلال احتفال الحج اليهودي السنوي.

وهددت السلطات الإسرائيلية، وفي بعض الحالات حاولت فرض قيود على حجم صوت الأذان من بعض المساجد في القدس الشرقية والضفة الغربية. في 3 نوفمبر/تشرين الثاني، قال متحدث باسم بلدية القدس إن البلدية تقوم بوضع خطة بالتعاون مع الشرطة الإسرائيلية لإصدار وإنفاذ قوانين تنظيمية بشأن ضوضاء الأذان من المساجد في القدس الشرقية. وقال المتحدث إن الخطة ستحترم حرية العبادة بينما تسمح "بقدر معقول من الهدوء" لسكان القدس. وادانت السلطة الفلسطينية ومسؤولون فلسطينيون آخرون الخطة. وفي الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني، اقتحمت قوات الأمن الإسرائيلية بلدة أبو ديس الفلسطينية في الضفة الغربية (المنطقة ب) شرق القدس مباشرة، وأصدرت تعليمات إلى ثلاثة مساجد لوقف بث الأذان باستخدام مكبرات الصوت الإلكترونية، وفقاً لما ذكره رئيس مجلس المدينة المحلي.

وواصلت الحكومة الإسرائيلية بناء الجدار العازل وعلى الأخص جنوب القدس في الضفة الغربية. وذكرت منظمات دينية توفر التعليم والرعاية الصحية، والإغاثة الإنسانية والخدمات الاجتماعية الأخرى للفلسطينيين في القدس الشرقية وحولها أن الجدار أعاق عملها. وذكر رجال دين أن الحاجز ونقاط التفتيش الإضافية أعاقَت الحركة بين كنائس وأديرة الضفة الغربية فضلاً عن حركة أتباع هذه الكنائس بين منازلهم وأماكن عبادتهم. على سبيل المثال، قال قادة مسيحيون إن الجدار العازل أعاق مسيحيي منطقة بيت لحم من الوصول إلى كنيسة القيامة في القدس. وقالوا أيضاً إنه جعل الزيارات إلى المواقع المسيحية في بيت لحم صعبة بالنسبة للمسيحيين الفلسطينيين الذين يعيشون على الجانب الغربي من الجدار. وأفاد الحجاج الأجانب وعمال الإغاثة الدينيون أيضاً بصعوبة أو تأخير الوصول إلى المواقع الدينية المسيحية في الضفة الغربية بسبب الجدار.

في يونيو/حزيران أكملت وزارة الدفاع الإسرائيلية بناء ما قالت وزارة الدفاع والمحكمة العليا الإسرائيلية بأنه جزء مؤقت من الجدار الفاصل جنوب القدس بالقرب من دير وادي كريمة لراهبات السالزيان ومدرستهن

التي تضم ما يقرب من 170 من الطلاب الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين. وعلى الرغم من الطعون المقدمة من الدير وأصحاب الأراضي المتضررين، أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية حكماً في يناير/كانون الثاني يسمح لوزارة الدفاع بمواصلة بناء الحاجز في المنطقة كتدبير مؤقت، بشرط أن تترك وزارة الدفاع فجوة بطول 225 متراً (738 قدماً) -بالقرب من الدير، وأن تتضمن بوابة تتيح الوصول للأراضي الزراعية للمقيمين المنفصلين عن أراضيهم، وتتيح لهذه المجتمعات الفرصة للموافقة على أو الطعن في المسار النهائي للحاجز لدى تقديمه لوزارة الدفاع. ووفقاً لقيادة الدير ومنظمات غير حكومية محلية مدافعة عن حقوق المسيحيين، وقادة كنيسة مقرها القدس، فإن الجدار المستكمل (المؤقت) عرقل الوصول إلى الدير والمدرسة من المناطق الفلسطينية القريبة من بيت جالا. وقالت هذه المجموعات أيضاً إن البوابة لن توفر للسكان إمكانية الوصول إلى الأراضي الزراعية المملوكة للقطاع الخاص.

وهدمت هيئة الطبيعة والمتنزهات الإسرائيلية 12 من شواهد القبور في مناسبات مختلفة في شهري يوليو/تموز ونوفمبر/تشرين الثاني في مقبرة باب الرحمة الإسلامية المتاخمة للحرم الشريف/جبل الهيكل. وقال مسؤولون إسرائيليون إن هذه الشواهد تقع في منطقة موسعة من المقبرة التي تعتبرها إسرائيل متنزهاً وطنياً حيث يحظر البناء الخاص. وأدان المسؤولون الفلسطينيون وزعماء الدين المسلمون الدمار وقالوا إن جميع القبور تقع داخل الحدود التاريخية الموثقة للمقبرة. وفي 12 ديسمبر/كانون الأول تدخلت الشرطة الإسرائيلية لمنع دفن امرأة فلسطينية في جزء من المقبرة تعتبره السلطات الإسرائيلية جزءاً من المتنزهات الوطنية، واحتجزت لفترة وجيزة اثنين من أفراد الأسرة.

وقد نصت لوائح بلدية القدس على أن طلبات التمويل من ميزانية المدينة لبناء بيوت عبادة جديدة في القدس يجب أن تستخدم لإنشاء الكنس، وكما هو مكتوب لا يتم توفير الدعم المالي لبناء كنائس جديدة أو مساجد جديدة في المدينة، وفقاً لممثل مجلس المدينة ووسائل الإعلام المحلية.

وواصلت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية دفع تكاليف إنشاء المساجد الجديدة وصيانة حوالي 1,800 مسجداً، ودفع مرتبات معظم الأئمة الفلسطينيين في الضفة الغربية. وواصلت الوزارة أيضاً تقديم الدعم المالي المحدود لبعض رجال الدين المسيحيين والمنظمات الخيرية المسيحية.

وواصلت السلطات فرض الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا الإسرائيلية والتي تعلن بأن الفصل بين الرجال والنساء في الشوارع العامة والأرصفة في حي ميا شعاريم في القدس الذي يقطنه أرثوذكس متشددون هو غير قانوني.

وعلى الرغم من أن السلطة الفلسطينية أزالت خاانة الديانة من بطاقات الهوية الفلسطينية في عام 2014، ظلت بطاقات الهوية القديمة قيد الاستخدام، حيث يتم إدراج حامل الهوية إما مسلم أو مسيحي بحسب متطلبات ما قبل عام 2014.

كانت هناك حالات متواصلة من نشر وسائل الاعلام الرسمية في السلطة الفلسطينية لمواد غير متسامحة دينياً ومعادية للسامية. وفي يناير/كانون، بث التلفزيون الفلسطيني فيلماً وثائقياً ذكر فيه أن الدول الأوروبية سعت إلى طرد اليهود ودعت إقامة وطن لليهود في إسرائيل لأن هذه البلدان عانت من "مخططات اليهود الأوروبيين وسماتهم النمطية واحتكاراتهم وفسادهم". وبعد أن حكم على مراد بدر عبد الله ادعيس، وهو مراهق فلسطيني، بالسجن المؤبد في 2 نوفمبر/تشرين الثاني لقتله دافنا مئير، من مستوطنة أوتنيل، أفادت وسائل الإعلام أنه وفقاً لقرار اتهمه الصادر في 14 يناير/كانون الثاني، اعترف ادعيس بأنه شعر بالتحفيز بسبب التحريض المعادي للسامية في "وسائل الإعلام الفلسطينية".

واستمر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ورئيس بلدية القدس نير بركات، ومجلس المؤسسات الدينية في الأراضي المقدسة - وهو جماعة تضم الحاخامية الكبرى في إسرائيل، ورؤساء الكنائس في القدس، ورئيس قضاة المحاكم الشرعية في السلطة الفلسطينية - في إدانة هجمات "تدفيع الثمن". وواصلت الحكومة الإسرائيلية تصنيف أفراد "تدفيع الثمن" الجناة على أنهم أعضاء في "منظمات غير مشروعة"، وكانت هناك وحدة من الشرطة الإسرائيلية المتخصصة في التحقيق بهجمات "تدفيع الثمن" وهجمات أخرى على أماكن العبادة. وأفادت الشرطة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي أنهما يحققان في جميع الحالات المعروفة بأنها هجمات ذات دوافع دينية ويقومان باعتقالات حيثما أمكن ذلك، على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدينية، ووسائل الإعلام واصلت الإفادة بأن تلك الاعتقالات نادراً ما أدت إلى ملاحقة قضائية ناجحة. إلا أن العديد من هجمات "تدفيع الثمن" لم تتم ملاحقتها قضائياً. على سبيل المثال، في مارس/آذار ويوليو/تموز، أفاد سكان قرية دوما الفلسطينية، جنوب نابلس، بأن مستوطنين يهود يشتبه بقيامهم بإشعال النار في منزلين من أفراد الأسرة الممتدة التي تم استهدافها في الهجوم المتعمد في يوليو/تموز 2015. ولم تحدد السلطات الإسرائيلية أي مشتبه فيهم في هجمات الحرق المتعمد التي وقعت في شهري مارس/آذار ويوليو/تموز.

وإصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بيانات أدانت هجمات "تدفيع الثمن" بما في ذلك تدنيس المواقع الدينية مثل الحرائق المتعمدة في موقع كنيس جيقات سوريك ولكنها لم تجتمع بكامل أعضائها خلال العام.

واستمر مراقبو الممارسات الحفرية في القدس والضفة الغربية في تأكيدهم بأن سلطة الآثار الإسرائيلية، وهي هيئة حكومية إسرائيلية، استغلت الاكتشافات الحفرية للمعالم الأثرية التي تعزز مطالبات اليهود بمدينة القدس بينما تجاهلت اكتشافات حفرية أخرى ذات أهمية تاريخية للأديان الأخرى أو احتياجات السكان الفلسطينيين في هذه المواقع. وقالت المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية إيمك شافيه إن تطوير موقع أثري بالقرب من مستوطنة شيلوه بالضفة الغربية ذات الصلة بالخيمة وسفينة العهد أدى إلى تشريد الفلسطينيين الذين يعيشون داخل الموقع. وأفاد تقرير صادر عن مراقب الدولة الإسرائيلية في أبريل/نيسان أن هيئة الآثار الإسرائيلية منحت تصريحاً لجماعة إيلاد وهي مجموعة خاصة من المستوطنين الإسرائيليين لاجراء حفريات أثرية في منطقة سلوان الفلسطينية بالقدس الشرقية بالقرب من مركز مدينة داوود السياحي الإسرائيلي الذي قالت منظمات غير حكومية بأنهم حفروا بشكل غير سليم طبقات تعود إلى العصر المملوكي الإسلامي، والبيزنطي

المسيحي، والآثار الرومانية للكشف عن بقايا بناء يعود إلى حقبه المعبد اليهودي الثاني. وواصلت مؤسسة تراث الحائط الغربي تشجيع الحفريات الأثرية الجارية شمال وغرب ساحة الحائط الغربي، بما في ذلك في الأنفاق التي تقع تحت ربع البلدة القديمة الخاص بالمسلمين، حيث قالت إدارة الأوقاف إنهم يغيرون المشهد الديني في المنطقة المحيطة بالحرم الشريف/جبل الهيكل. وفي كانون الأول/ديسمبر، قدمت منظمة إيميك شافيه، وهي منظمة غير حكومية أثرية في القدس، التماساً إلى المحكمة العليا الإسرائيلية لإلغاء إعلان وزارة الخدمات الدينية الإسرائيلية عن أنفاق الحائط الغربي كموقع يهودي مقدس حصراً. وقالت المنظمة غير الحكومية ان الحفريات شملت أيضا كنيسة مسيحية ومدرسة اسلامية ومباني تعود الى العصر المملوكي.

واحتفظت الحكومة الإسرائيلية بلوائحها السابقة بشأن إصدار التأشيرات للأجانب للعمل في القدس والضفة الغربية، والتي قالت مؤسسات مسيحية إنها أعاققت عملها من خلال منع العديد من رجال الدين الأجانب من الدخول والعمل. وواصل الدعاة المسيحيون من طوائف متعددة التعبير عن المخاوف بشأن صعوبة الحصول على تأشيرات لرجال الدين. واصلت الحكومة الإسرائيلية تقييد التأشيرات الممنوحة لرجال الدين المسيحيين العرب الذين يخدمون في الضفة الغربية أو القدس بالدخول لمرة واحدة، حيث قال قادة الرعية المحلية في الضفة الغربية بأن ذلك أدى إلى تعقيد السفر الضروري إلى مناطق أخرى خاضعة لسلطتهم الرعية خارج الضفة الغربية أو القدس، مثل الأردن. وقال رجال دين وراهبات، وعمال آخرون في الحقل الديني من دول عربية إنهم لا يزالون يواجهون تأخيرات طويلة قبل الحصول على تأشيرات، كما أفادوا برفض متكرر لطلبات الحصول على تأشيرة الدخول. صرحت الحكومة الإسرائيلية أن التأخير في منح التأشيرات أو رفض منحها يعودان إلى المعالجة الأمنية. وأعرّب مسؤولون من كنائس متعددة عن مخاوفهم من أن طالبي التأشيرة غير العرب ومقدمي طلبات تجديد التأشيرة يواجهون أيضا تأخيرات طويلة.

ووفقاً لبعض مسؤولي الكنيسة، واصلت إسرائيل منع بعض رجال الدين المسيحيين العرب من دخول غزة، بمن فيهم الأساقفة وغيرهم من كبار رجال الدين الراغبين في زيارة رعاياهم أو أعضاء الكنائس التابعين لسلطتهم الرعية. وسهلت إسرائيل زيارات رجال الدين بما في ذلك أساقفة من دول غير عربية إلى غزة في مناسبات متعددة، مثل وفود من أوروبا وأمريكا الشمالية وجنوب أفريقيا في يناير/كانون الثاني ونوفمبر/تشرين الثاني.

ووفقاً لقادة الكنائس والعلمانيين الفلسطينيين، استمرت مجموعة من العوامل في توفير قوة دفع لزيادة هجرة المسيحيين من القدس والضفة الغربية، بما في ذلك القدرة المحدودة للجماعات المسيحية في منطقة القدس على التوسع بسبب القيود المفروضة على البناء والتي تحتفظ بها البلدية في القدس أو السلطات الإسرائيلية في المنطقة (ج)؛ والصعوبات التي يواجهها رجال الدين المسيحيون من ذوي الخبرة في الحصول على تأشيرات وتصاريح إقامة إسرائيلية؛ والقيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على لم شمل العائلات؛ ومشاكل الضرائب؛ والصعوبات الاقتصادية التي تسببت بها قيود السفر التي تفرضها إسرائيل.

الانتهاكات التي ترتكبها قوات أجنبية وجهات فاعلة من غير الدول

كانت حماس، وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، وجماعات مسلحة وإرهابية أخرى ناشطة في غزة.

وفي غزة، استمرت حالات حيث قامت "شرطة الأخلاق" التابعة لحماس في معاقبة الرجال والنساء بدفع غرامات على مخالفات مثل ارتداء ملابس "غير محتشمة"، (على سبيل المثال، ارتداء النمط الغربي أو الملابس الضيقة، مثل الجينز أو القمصان من نوع (تي شيرت)، أو عدم ارتداء غطاء الرأس) في الأماكن العامة، على الرغم من أن فرض هذه القيود لم يكن متسقاً، وفقاً لوسائل الإعلام ومنظمات غير حكومية محلية.

وأفادت جماعات مسيحية أن حماس انتهجت موقفاً متسامحاً تجاه وجود الأقلية المسيحية الصغيرة في غزة، ولم تفرض على المسيحيين الإلتزام بالشريعة الإسلامية. العمليات العسكرية الإسرائيلية في عام 2014 ألحقت أضراراً بالعديد من المباني المسيحية ودمرت منازل لمسيحيين، وتركتهم قلقين بشأن قدرتهم على الاستمرار في العيش هناك. وفي أبريل/نيسان اتهم مسيحيون فلسطينيون سلطات حماس في غزة بالفشل في منع الأضرار التي لحقت ببقايا كنيسة بيزنطية اكتشفت أثناء الحفريات من أجل إنشاء مركز تجاري في مدينة غزة.

وفي أبريل/نيسان، قاد إمام تابع لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية في غزة تلاميذ المدارس في حدث توبة جماعي إجباري انتقدته الجماعات السياسية الفلسطينية لأنه يسبب صدمة وأذى للأطفال في محاولة تلقينهم القسري التفسير المحافظ للإسلام.

واستمر بعض الطلاب المسلمين في حضور المدارس التي تديرها المؤسسات المسيحية أو المنظمات غير الحكومية في غزة.

ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام، واصلت حماس السيطرة الفعلية على قطاع غزة لمنع السلطة الفلسطينية من التحقيق والملاحقة القضائية لحالات التمييز الديني التي تحصل في غزة، بما في ذلك ما أفادت به تقارير عن التحيز ضد المسيحيين في التوظيف في القطاع الخاص وفي تحقيقات بخصوص مضايقة الشرطة للمسيحيين.

وأصدرت الجماعات المسلحة والإرهابية، بما فيها حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، تصريحات معادية للسامية بشكل متكرر. وفي نوفمبر/تشرين الثاني قال مسؤول في حماس على قناة الجزيرة التلفزيونية إن أهم شيء في اليهودية هو المال واتهم الأمريكيين اليهود بشراء رؤساء الولايات المتحدة. وواصلت وسائل الإعلام التي تديرها حماس بث برامج معادية للسامية بما في ذلك التشجيع على العنف ضد اليهود. على سبيل المثال، في أبريل/نيسان، بث تلفزيون الأقصى التابع لحماس مقابلة مع خبير اقتصادي فلسطيني ادعى أن "الهيمنة اليهودية العالمية" تسببت في الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

وفي أغسطس/آب، بث تلفزيون الأقصى خطبة ألقاها أحد مشرعي حماس حيث دعا الشعب اليهودي "أخبث أمة في التاريخ".

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

بالإضافة إلى موجة العنف المجتمعي/القومي، وقعت حوادث عنف أخرى، بما في ذلك العنف القاتل الذي قال مرتكبه أنه مبرر جزئياً لأسباب دينية على الأقل. وشملت الإجراءات القتل والاعتداءات الجسدية واللفظية على المصلين ورجال الدين، والأعمال التخريبية ضد المواقع الدينية. وحدثت مضايقات أيضاً من جانب أفراد إحدى الجماعات الدينية ضد جماعة أخرى، وضغوط اجتماعية للبقاء داخل الجماعة الدينية التي ينتمي إليها الشخص، ومواد معادية للسامية في وسائل الإعلام.

وفي 30 يونيو/حزيران، طعن شاب فلسطيني حتى الموت المواطنة هالل أريل التي تحمل الجنسية الإسرائيلية والأمريكية، وبالغة من العمر 13 عاماً، في منزلها في مستوطنة كريات أربع في الضفة الغربية. كما قام المهاجم، محمد ناصر محمود طرايرة، البالغ من العمر 16 عاماً، بطعن وجرح حارس أمن خاص للمستوطنة قبل أن يطلق الحارس النار عليه ويقتله.

وفي 10 نوفمبر/تشرين الثاني، قتل مسلحون مجهولون في غزة متقال السالمي، وهو ناشط محلي، كان معروفاً بدعم الإسلام الشيعي. وكانت الشرطة التي تديرها حركة حماس قد اعتقلت السالمي في فبراير/شباط الماضي لنشره قصصاً مؤيدة لإيران وحزب الله، وإثارة الشكوك حول علماء السنة على الفيسبوك. وأعلنت شرطة حماس في غزة أنها كانت تحقق في حادث إطلاق النار.

وقام شبان فلسطينيون بإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة، وارتكبوا أعمال عنف أخرى ضد الزوار اليهود لقبر يوسف في نابلس. على سبيل المثال، في 23 أغسطس/آب، هاجم فلسطينيون محليون بالحجارة جماعات يهودية تزور قبر يوسف دون مرافقة أمنية، وفقاً لما ذكرته الصحافة المحلية، مما أسفر عن إصابة اثنين من الإسرائيليين اليهود بجراح، قبل أن يتدخل الجيش الإسرائيلي لتفريق المشتبه فيهم من الفلسطينيين.

وشملت هجمات "تدفيع الثمن" التي يشتهبها قيام متطرفين يهود متشددين بشنها اعتداءات على ممتلكات لمسيحيين ومسلمين، بما في ذلك على رجال دين مسيحيين والقيام بأعمال تخريب وكتابة عبارات ضد المسيحيين في دير دورميشن، والمقابر اليونانية والأرمنية الأرثوذكسية في جبل صهيون بالقرب من البلدة القديمة في القدس، وأشعلوا حرائق متعمدة في عدة منازل في قرية دوما بالضفة الغربية. وتضمنت الكتابات التي رشت بالدهان على دير دورميتيون في يناير/كانون الثاني نجوم داود، وسيفاً دمويًا، وعشرات من الشعارات المعادية للمسيحية مثل "أرسلوا المسيحيين إلى الجحيم، ويجب أن تذبحوا عبدة الأصنام"، و "امحوا اسم [يسوع] من الذاكرة." و"الانتقام من أبناء إسرائيل قادم".

وأفادت تقارير بأن شباناً فلسطينيين قاموا بإشعال حرائق متعمدة وأعمال تخريب ضد مقبرة جبل الزيتون والمعابد اليهودية في القدس وفي مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية بالقرب من الخليل. وفي فبراير/شباط أضرمت فلسطينيون النار في كنيس مؤقت في مستوطنة جفعات سوريك القريبة من الخليل ودمروا عدة لفائف تورا. في سبتمبر/أيلول رش مشتبه فيهم طلاء على صلبان بجانب كنيس في القدس. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، تعرضت مقابر يهودية يعود تاريخها تقريباً إلى فترة الهيكل الثاني، المعروفة شعبياً باسم "عمود أبسالوم" و "قبر يهوشافاط" الواقع في وادي قدرون عند سفح جبل الزيتون إلى الشرق مباشرة من المدينة القديمة إلى الحرق فيما قالت السلطات الإسرائيلية أنه يشتبه في أنه حريق متعمد من قبل فلسطينيين. ولم تبلغ المنظمات غير الحكومية خلال العام عن حوادث أخرى وقعت فيها أعمال تخريب لشواهد قبور يهودية في المقبرة، ويعزى بعضها إلى تعزيز المراقبة الأمنية حول المقبرة.

وتفيد التقارير بأن المضايقة والهجمات ضد المسلمين والمسيحيين في القدس من جانب الجماعات اليهودية قد ازدادت. وواصلت المنظمة الإسرائيلية اليهودية لاهافا الاحتجاج على العلاقات الاجتماعية بين اليهود والفلسطينيين، وأطلقت تصريحات مناهضة للمسيحيين والمسلمين، وأفيد بأنها اعتدت على فلسطينيين في القدس الغربية. وأفادت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن الفلسطينيين أو أصحاب العمل الإسرائيليين قدموا ما لا يقل عن 20 شكوى تتعلق بمضايقات واعتداءات - بما في ذلك قذف الحجارة ورش رذاذ الفلفل - من قبل نشطاء لاهافا في وسط القدس خلال العام. ونادراً ما تلاحق السلطات الإسرائيلية هذه الهجمات بنجاح، أو تفشل في فتح تحقيقات أو تقوم بغلق قضايا لعدم كفاية الأدلة، وفقاً لما ذكرته منظمات حقوق الإنسان المحلية ووسائل الإعلام. في سبتمبر/أيلول أغلق مكتب المدعي العام في القدس تحقيقاته في ضرب أحد الدروز الإسرائيليين في القدس على يد ناشطين يشتبه بانتمائهم لمنظمة لاهافا الذين سمعوا الرجل يتكلم بالعربية، لأنهم، وفقاً للشرطة، فقدوا ملف التحقيق ولم يكن لديهم أدلة كافية لتقديم التهم. وفي يناير/كانون الثاني ذكرت وسائل الإعلام المحلية تعليقات سابقة من رئيس لاهافا قائلاً إن المسيحيين لم يكونوا موضع ترحيب في القدس، وأنه يجب على اليهود العمل على منع هجرتهم إلى المدينة. وفي سبتمبر/أيلول قام لاهافا بتعطيل أداء جوقة الكنيسة الأرمنية في مركز تجاري في وسط مدينة القدس من خلال صياحهم "يا مسيحيين، اذهبوا إلى سوريا!" و "يا قتلة اليهود!" وأبعدت الشرطة اثنين من محتجي لاهافا عندما رفضا التفريق.

خلال "مسيرة الأعلام" في يوم القدس، إحياءً لاستيلاء إسرائيل في عام 1967 على القدس الشرقية، أطلق المشاركون، ومنهم بعض أفراد من لأهافا، هتافات مناهضة للمسلمين في الحي الإسلامي في البلدة القديمة مثل "سيتم بناء المعبد، وسيتم حرق المسجد [الأقصى]" و "محمد ميت". واعتقلت الشرطة بعض مؤيدي لاهافا خلال المسيرة. وأفادت تقارير أن المنظمة الإسرائيلية اليهودية ياد لاخيم واصلت الضغط على النساء اليهوديات كي لا يواعدن رجالاً فلسطينيين وحذرت الرجال الفلسطينيين كي يبقوا بعيداً عن النساء اليهوديات. وواصلت المنظمة أيضاً تشجيع الناس على الإبلاغ عن الأزواج اليهود-الفلسطينيين.

وقال رجال دين مسيحيون محليون إن بعض اليهود الإسرائيليين في القدس استمروا في الانتهاكات غير الجسدية، بما في ذلك الشتائم والبصق. ووقعت هذه الحوادث في معظم الأحيان بالقرب من الكنائس التي على

خط التماس بين القدس الشرقية والغربية، في البلدة القديمة، وبالقرب من المكان المقدس المشترك "العلية" (وهو موقع العشاء الأخير التعبدية) /قبر داود بالقرب من البلدة القديمة.

وحاول عشرات الطلاب اليهود تعطيل خدمة صلاة العنصرة الأرثوذكسية اليونانية في قبر العلية/قبر داود. وأفيد بأن المتظاهرين صاحوا "سنهدم هذا الرجس"، و "أنتم أشرار"، و "فليطمس اسم ما يدعى الله إلى الأبد". وتأكدت الشرطة الإسرائيلية من أن المتظاهرين لم يمنعوا الخدمة الأرثوذكسية من الاستمرار وألقت القبض على عدد من المتظاهرين.

وأفاد سائقو سيارات يعملون في أو بالقرب من أحياء اليهود المتدينين المتشددين أنهم تعرضوا في يوم السبت في القدس لحوادث المضايقة - مثل الإهانة أو البصق - من قبل السكان اليهود المتشددين في تلك الأحياء. وبحسب الصحافة المحلية، واصلت بعض الجماعات الدينية المتشددة انتقاد سكان القدس الذين لم يلتزموا بالنفسير الصارم للشريعة اليهودية الأرثوذكسية حول المسائل، بما في ذلك ما إذا كانت المصالح التجارية في أحياء ذات أغلبية غير متشددة في القدس - مثل دار السينما الكبرى التي اكتمل بناؤها في القدس الغربية - يمكن أن تظل مفتوحة يوم السبت.

واستمر اليهود المتشددون عند الحائط الغربي في المضايقة اللفظية للزوار والمصلين اليهود الذين لا يتماشون مع التقاليد الأرثوذكسية اليهودية، مثل ارتداء الملابس المحتشمة أو الفصل بين الجنسين في باحة الحائط الغربي. وواصل أعضاء المذهب اليهودي المحافظ والإصلاحي الإنتقاد العلني لفصل الجنسين والأنظمة التي تتحكم في صلاة النساء عند الحائط الغربي.

ووفقا لشهود يهوه ومسيحيين إنجيليين، عارضت جماعات مسيحية قائمة جهودهم في الحصول على اعتراف رسمي من السلطة الفلسطينية بسبب نشاطهم التبشيري.

واستمر اليهود المؤيدون للوصول إلى وأداء الطقوس الدينية في موقع الحرم الشريف/جبل الهيكل، مثل العودة إلى الجبل، وأمناء جبل الهيكل ومعهد الهيكل، في الدعوة إلى زيادة وصول اليهود للموقع وأداء الصلاة فيه، على الرغم من استمرار الحاخامات الأرثوذكس في تثبيط الزيارات اليهودية للموقع. كما استمرت بعض الجماعات اليهودية في المطالبة بتدمير قبة الصخرة الإسلامية والمسجد الأقصى ليتسنى بناء هيكل يهودي ثالث. على سبيل المثال، أقيم طقس تضحية وهمي على جبل الزيتون في القدس في أبريل/نيسان نظمته جماعات ناشطة في حركة جبل الهيكل خلال عيد الفصح وتضمن دعوات إلى إزالة "الرجس" من الحرم الشريف/جبل الهيكل مع إشارة إلى أنه سيأتي الوقت الذي به "سيسوى الموقع بالأرض ويتطهر" [استعداداً] لإعادة بناء هيكل يهودي ثالث. واصل الفرع الشمالي للحركة الإسلامية في إسرائيل، وهو جماعة سياسية ودينية معارضة للمشاركة في الحكم المحلي أو الوطني؛ وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أعلنت في نوفمبر/تشرين الثاني أنها حركة غير شرعية لدعوتها الأعضاء لـ "الدفاع" عن لمسجد الأقصى.

ووفقاً لمصادر فلسطينية واصلت معظم العائلات المسيحية والمسلمة في الأراضي المحتلة الضغط على أبنائهم، وخصوصاً بناتهم، للزواج من نفس الجماعات الدينية. وقد يواجه الأزواج الذين تحدوا تلك الأعراف المجتمعية، خصوصاً بين الفلسطينيين المسيحيين أو المسلمين الذين تزوجوا من يهود، معارضة كبيرة من المجتمع والأسرة. وكانت الأسر تتبرأ أحياناً من الفتيات المسلمات والمسيحيات اللاتي يتزوجن من رجال من غير دينهن. وذكرت منظمات غير حكومية ورجال دين محليون أنه كان من الصعب على المسيحيين الفلسطينيين الحصول على الطلاق بسبب القيود المفروضة من قبل بعض الكنائس، بما في ذلك الكنائس اللاتينية (الكاثوليكية)، والأنجليكانية/الأسقفية، ضد البت في حالات الطلاق في محاكمها التي تنتظر في قضايا الأحوال الشخصية.

وواصلت وسائل الإعلام الفلسطينية المستقلة بث برامج معادية للسامية. وقد بثت القناة التلفزيون الفلسطينية "عودة" في يوليو/تموز رسوماً متحركة للأطفال تصور اليهود على أنهم أشرار وممثلون عن الشيطان، يقاتلون نيابة عنه وينفذون أوامره على الأرض.

ووفقاً للصحافة المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي، واصل بعض المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية تبرير هجماتهم على الممتلكات الفلسطينية، مثل اقتلاع أشجار الزيتون الفلسطينية أو شن هجمات "تدفع الثمن"، حسب الضرورة دفاعاً عن اليهودية.

وفي 13 أكتوبر/تشرين الأول، عقد رئيس قضاة المحاكم الشرعية في السلطة الفلسطينية محمود الحبش وكبير حاخامات السافارديم في إسرائيل اسحق يوسف لقاء قمة في القدس، مع عدد من الحاخامات الإسرائيليين والشخصيات الفلسطينية المسلمة، لمناقشة التسامح الديني. في 17 نوفمبر/تشرين الثاني، عقدت مجموعة من الشخصيات الدينية الإسرائيلية والفلسطينية البارزة اجتماع قمة في إسبانيا وأصدرت شجراً مشتركاً للعنف والتحريض الديني. وكان من بين المشاركين الحاخام الإسرائيلي دافيد لاو والشيخ رائد بدير وهو عالم شريعة بارز وعضو مجلس العلماء الفلسطيني، والشيخ عماد الفالوجي أحد مؤسسي جناح عز الدين القسام العسكري لحركة حماس رئيس مركز آدم لحوار الحضارات في غزة، وأسقف الكنيسة الملكية المطران جورج بعقوني؛ وأسقف اللاتين عن القدس وليام شوملي؛ وأسقف الكنيسة اللوثرية منيب يونان؛ ومتربوليتان الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية تيموثاوس مارغريتي.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

اجتمع مسؤولون من الولايات المتحدة في القنصلية العامة في القدس مع مسؤولين في السلطة الفلسطينية لمناقشة التسامح الديني وتصوراتهم حول التغييرات في الوضع الراهن للمواقع الدينية، بما في ذلك مخاوف الفلسطينيين بشأن القيود المفروضة على وصول المسلمين إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل. وشملت هذه المناقشات طلبات إلى مسؤولي السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية لإزالة مواد التعصب الديني أو اللغة التي تمجد العنف من حساب حركة فتح على الفيسبوك وغيره من وسائل الإعلام ووسائل التواصل

الاجتماعي الفلسطينية. وقد أعرب مسؤولو القنصلية العامة أيضاً عن قلقهم إزاء قرارات اليونسكو التي ترعاها السلطة الفلسطينية والتي تقلل من أو تتجاهل الصلة التاريخية والدينية اليهودية بالحرم الشريف/جبل الهيكل والحائط الغربي. وأثار موظفو القنصلية العامة مع السلطات المحلية وجهات النظر وبواعث القلق التي أعربت عنها كل من الأغلبية والأقليات الدينية.

واجتمع كبار المسؤولين الأمريكيين الزائرين بمن فيهم الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ونائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل مع سياسيين وقيادات دينية ومدنية محلية لمناقشة التسامح والتعاون ضد التعصب الديني، مثل هجمات "تدفيع الثمن" في القدس والضفة الغربية. والتقى ممثل الولايات المتحدة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مع فلسطينيين محليين للاستماع إلى هواجسهم من أن بناء الجدار الفاصل الإسرائيلي في وادي كريمة/حال دون الوصول إلى الدير الكاثوليكي والمدرسة والأراضي الزراعية بالقرب من بيت جالا وبيت لحم.

والتقى القنصل العام وموظفو القنصلية العامة بانتظام مع ممثلي طيف كامل من الجماعات الدينية من القدس والضفة الغربية، وفي قطاع غزة حيثما أمكن. وشمل ذلك عقد اجتماعات مع مسؤولي الأوقاف والزعماء المسلمين في القدس وفي جميع أنحاء الضفة الغربية؛ واجتماعات مع حاخامات الأرثوذكس وحاخامات التشدد الديني، وممثلين عن مختلف المؤسسات اليهودية؛ وإجراء اتصالات منتظمة مع قادة مجلس المؤسسات الدينية في الأراضي المقدسة، البطريركيات الأرثوذكسية اليونانية، واللاتينية (الروم الكاثوليك)، والأرمنية الأرثوذكسية؛ وعقد اجتماعات مع راعي الكرسي الرسولي في الأراضي المقدسة، وقادة الكنائس الأنغليكانية واللوثرية، وقادة الجماعات المسيحية الإنجيلية. وشملت اللقاءات نقاشات حول بواعث قلق الجماعات الدينية بخصوص التسامح الديني وإمكانية الوصول إلى المواقع الدينية، واحترام رجال الدين، والهجمات على المواقع الدينية ودور العبادة. على سبيل المثال، زار القنصل العام المقبرة اليهودية على جبل الزيتون مع اللجنة الدولية غير الحكومية للحفاظ على [مستوطنة] هار هازيتيم لمناقشة وصول الزوار والسلامة، وأعمال التخريب ضد شواهد القبور هناك. وتحدث مسؤولو القنصلية إلى المسيحيين المحليين الذين أعربوا عن قلقهم بشأن إعاقة وصولهم إلى أراضيهم الزراعية وديرهم المحلي بسبب بناء الجدار الفاصل الإسرائيلي في وادي كريمة/حال، وإلى مسؤولي الأوقاف حول وصول المسلمين إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل والقيود التي تفرضها الشرطة الإسرائيلية على مشاريع الترميم برعاية دائرة الأوقاف هناك. وتحدث مسؤولو القنصلية أيضاً مع اليهود والمسيحيين والمسلمين الذين عانوا من هجمات "تدفيع الثمن"، بما في ذلك المتابعة مع أفراد العائلة حول حالة الطفل البالغ من العمر خمس سنوات وهو الناجي الوحيد من الهجوم المتعمد الذي وقع في يوليو/تموز 2015 على منزل فلسطيني في قرية دوما في الضفة الغربية. واعترض مسؤولو القنصلية العامة على حالات مثل مواد التعصب ومعاداة السامية في وسائل إعلام السلطة الفلسطينية ووسائل إعلام حركة فتح ووسائل التواصل الاجتماعي.

ودقق موظفو القنصلية العامة في مجموعة من التهم، بما في ذلك مزاعم الأضرار التي لحقت بأماكن العبادة، والخطب غير المتسامحة، والادعاءات المتعلقة بالوصول إلى المواقع الدينية، وأصدروا بيانات تدين هذه الأعمال، بما في ذلك بيانات ضد هجمات "تدفيع الثمن".